

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. سنتناول إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، وسنبداً بالفريق الاستقلالي، الكلمة للفريق الاستقلالي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة طبقاً للمادة 128 من القانون الداخلي.

المستشار السيد عبد العزيز عزاني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أحيط المجلس الموقر علماً ومن خلاله الرأي العام الوطني بحدث هام سيخلده العالم أجمع في خلال الأيام المقبلة، ويتعلق الأمر باحتفال المغاربة قاطبة بعيد العال، وهو حدث نستحضر من خلاله فضلات وتضحيات الشغيلة المغربية وجهادها من أجل تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية وإسهاماتها المشهودة في بناء مجد هذه الأمة وتمتين ثرواتها وصقل عزمها ومجدها ودمقرطة مؤسساتها.

السيد الرئيس،

ومما لا شك فيه أن مسلسل الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة مع الرفقاء الاجتماعيين منذ اتفاق فاتح غشت 1996 قد كانت له نتائج جد إيجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي، وتسريع دينامية الإصلاح وتعميم ثمار التنمية في بلادنا.

لكن التعثر الذي يشهده مسلسل حوار اليوم، يؤكد وجود انحباس وجمود في قنوات الحوار، سببه الأساسي الاختيارات اللاشعبية للحكومة التي أجمعت على المكتسبات الاجتماعية للطبقة الشغيلة من خلال ضربها مكتسب الحوار الاجتماعي بعد تأسيسه وتماطلها بالوفاء والتزاماتها اتجاه الشغيلة المغربية، كما هو الأمر بالنسبة لاتفاق أبريل 2011 مع النقابات العمالية التي وقعت الحكومة السابقة.

إضافة إلى غياب أية نية لإخراج مشروع القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات وضعف الأجور وغياب العدالة الضريبية وغلاء الأسعار، مما يهدد في العمق المكتسبات الاجتماعية المحققة، وينعكس سلباً على واقع الشغيلة المغربية التي أضحت عرضة للطرد والتشريح والحرمان من الحق النقابي، الشيء الذي عمق الهوة بين الطبقة الغنية والفقيرة ويسير نحو محو الطبقة المتوسطة.

ونحيطكم علماً، السيد الرئيس، بالوضع الصعب الذي تعيشه بعض فئات الشغيلة المغربية، منها متصرفي الصحة خريجي البرنامج الوطني التأهيلي، وأن هؤلاء تم توظيفهم منذ فبراير 2012 ولم تتم تسوية وضعيتهم إلى يومنا

محضر الجلسة رقم 878

التاريخ: الثلاثاء 12 جادى الآخرة 1434 (23 أبريل 2013)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليخبرنا على ما جد من مراسلات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير الصحة يتعذر عليه المشاركة في أشغال هذه الجلسة نظراً لارتباطه بنشاط ملكي، ويلتمس تبعا لذلك تأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة؛ وأن السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة سوف يقوم بالإجابة نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليه اليوم.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الفريق الحركي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تحديد الملك الغابوي إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 23 أبريل:

- عدد الأسئلة الشفهية: 45 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

معقد وقطاع اللي كيخصو العناية وخصنا كاملين تتعاونو وكاملين نجتهدو فيما يخص هاذ القطاع.

مثلا مولاي بوسلهام، كين ما يفوق 20 ألف اللي كيزورو في الصيف من أجل الاصطياف، ما كينش حتى واحد المستوصف ديال الولادة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، نتمنى من المسؤولين أن يتداركوا هذه الوضعية المستعجلة وباقي المستعجلات الأخرى. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، تفضلوا الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

تعيش بلادنا القضية الوطنية الأولى في الظروف الراهنة مرحلة جد دقيقة، مرحلة مفاجئة تتطلب من الشعب المغربي بكامله، وبالخصوص من القوى الحية، وبالأخص من المنتخبين والنخب، وعلى الأخص البرلمان أن يلعب دورا أساسيا في تقوية التماسك الاجتماعي، تماسك المجتمع وتقوية الجهة الداخلية وترك الخلافات جانبا والابتعاد عن كل السياسية والمزايدة في مسألة وحدتنا الترابية.

إن كل خلط في النقاش السياسي وفي المصارعة السياسية يعد خطرا على قضية وطننا، لأنها تعطي علينا صورة بأنها لا يشملها الإجماع. فالقضية هي قضية أمة بقيادة صاحب الجلالة، وبالتالي فلا نقبل أن يكون هناك خلاف أو تردد في القيام بالواجب، لأن المسألة تعتبر جهاد أمة.

فلذلك، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة البرلمانيين، علينا أن نستحضر هذا الواجب في كل لحظة، ومرحلة اليوم تستدعي أن نكون متواجدين في مواقعنا كبرلمانيين، كمواطنين، للدفاع عن وحدة الوطن.

كما أن هذه القضية تذكرنا بأن المسألة ليست ظرفية وأن معالجتها والاهتمام بها هي الدائمة، وأنها تحمل هذه اللحظة مؤشرا قد يساء فهمه من خلال ربما تدبير هذه الإشكالية أو ما هو بمحيطها. فالمسألة إذن لا تتوقف عند لحظة معينة بل هي عمل مستمر وباستمرار إلى حين انتهائنا.

مسألة ثانية، أن هناك أمل وتفاؤل كبيرين بخصوص اجتياز هذه المرحلة بسلام ونجاح إن شاء الله، وأن دور أصدقاء المغرب، ربما حسب الأخبار التي تصلنا، ربما ستكون فرصة جديدة لإظهار الحق المغربي، وأن يتجنب الخطأ الذي تدفعنا إليه أو تدفع المغاربة إليه الولايات المتحدة في تبني مقترح قد يكون يحمل في طياته مخاطر للأمن ومخاطر الاستقرار، إضافة إلى أنه فيه خرق للقانون الدولي والمواثيق الدولية ومفاهيم السيادة.

فأملنا في فريق التحالف الاشتراكي أن نستحضر هذا الوعي وهذا

هذا، هاذ الناس هاذي 14 شهر وهم ينتظرون حل مشاكلهم وأجورهم، ولكن مع الأسف- إلى يومنا هذا سويت وضعية الإخوان دياهم في التعليم، ولم تسو وضعيتهم في قطاع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا. الكلمة الآن للفريق الدستوري. شكرا، الكلمة الآن للفريق الدستوري. شكرا للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المؤمنين والصحابة أجمعين. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط المجلس علما فيما يخص قضية تتعلق بالصحة العمومية، بحيث أن المشاكل التي يعيشها المواطن فيما يخص الصحة العمومية، أننا لاحظنا أن بالنسبة للمستعجلات ما كينش العناية وما كين اللي كيعتني بهاذ المواطن اللي كيزور هاذ المؤسسة، أي المؤسسة الاستشفائية.

وابغيت أحيط المجلس الموقر علما بحدث طارئ، بحيث أن مواطن مغربي يوجد في السجن وانتقل يوم الجمعة الماضية من السجن إلى المستشفى، المستشفى ديال سانية الرمل بتطوان، يوم الجمعة، ولحد الآن هاذ المواطن اللي هو مواطن مقيم بالخارج، كتب الله في راسو أنه موجود في السجن، بالحق انتقل لأن عندو مرض السكر وعندو واحد الرجل مبتورة، والرجل الثانية عندها التهاب، ولحد الآن ما كينش اللي زار هذاك المريض، راه هو موجود في الفراش ديالو ما كينش اللي زارو، السيد الرئيس.

احنا ما كنعقلوش من القيمة أو من الجهود الجبارة اللي كي عمل السيد الوزير، بالعكس السيد الوزير كي عمل الجهود ديالو كي عمل من أجل إصلاح هاذ القطاع، إلا أنه ما عرفناش شكون وراء هاذ القطاع هذا، وهاذ العرقة اللي كاينة.

هاذ السيد ما كين لا (L'antibiotique)، ما جاو الأطباء يزوروه، عندو بحال اللي قلت لكم التهاب في الرجل الأخرى، بحيث أنه غادي يوصلو بيترو الرجل الأخرى.

إذن أحيط المجلس علما أن ما كينش العناية، وهاذ السيد راه موجود، وفات لي اتصلت بالكتابة الخاصة ديال السيد الوزير يوم الجمعة واخبرتها بهاذ الحالة، وقلنا لها أودي كنخبروك ونخبرو السيد الوزير راه هاذ الحالة مستعجلة، وما يمكنش السيد يفتي في هاذ الحالة، وقالت غادي تجاوبنا، لحد الآن ما كين حتى شي جواب.

إذن احنا بالنسبة لنا كنعقلو أن هاذ القطاع ديال الصحة هو قطاع

والتي لم تنطلق بعد، يحق لنا أن نلح مجددا وبكامل الوضوح وروح المسؤولية، بالاستجابة لمستلزمات الحوار الاجتماعي وأخلاقياته. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

السيد الرئيس المحترم،

الكل يعلم أن بعد أسابيع قليلة سينطلق موسم عودة مغاربة العالم إلى وطنهم الأم لقضاء عطلتهم الصيفية. وهذا المرحلة، السيد الرئيس، تأتي في سياق وطني ودولي مطبوع بالأزمة، بتداعياتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، ومع مالها من تأثيرات سلبية على هذه الفئة من المواطنين في بلدان الإقامة وعلى عائلاتهم بأرض الوطن، وكذلك على التوازنات الماكرواقتصادية الوطنية بحكم أهمية عائدات هذه الشريحة المناضلة والمكافحة في رصيد العملة الصعبة، والتي أصبح اليوم المدى الزمني يتقلص كل ما استنفحت الأزمة.

وعلى هذا الأساس، كنعثبرو، السيد الرئيس، في الفريق الحركي، أن الحكومة اليوم مدعوة لوضع إستراتيجية عمل لتحسين أوضاع الجالية بمختلف الأصناف دياها، بدل الاكتفاء بالمقاربة الموسمية لهذا الملف الشائك، وكذلك أن الحكومة أيضا مدعوة لاتخاذ مبادرات دبلوماسية ناجعة وفاعلة لحل مشكل المتقاعدين منهم، خاصة بعد إقدام الحكومة الهولندية على اتخاذ قرار جائر، يقضي بتقليص معاشاتهم، لاسيما العائدين منهم إلى أرض الوطن، دون نسيان الوضعية المحجفة لهذا القرار المتنافي مع المواثيق الدولية وحقوق الإنسان على أرامل المتقاعدين منهم وأبنائهم وعائلاتهم، والتي سوف تشمل كل الدول الأوروبية.

أيضا أن الحكومة ملزمة بتنفيذ مقتضيات الدستور، من خلال إدماج مغاربة العالم في المجال السياسي والانتخابي وفي تدبير الشأن العام داخل الوطن، بدل النظر إليهم فقط كمورد للعملة.

والمنطلق في اعتقادنا هو اتخاذ تدابير عاجلة وتسهيلات في المجال الضريبي، وعلى مستوى مكتب الصرف وفي مجال العمران، كأحسن تحية لهذه الشريحة المجتمعية التي تستحمل الغربة لخدمة وطنها.

شجون المهاجرين كثيرة، وأملنا أن تحمل الجلسة الشهرية المقبلة لمساءلة رئيس الحكومة، والمخصصة لشؤون الجالية أجوبة تدخل الفرحة وترزع الأمل في نفوس مواطنينا في المهجر.

الوازع، وأن نترفع عن كل ما قد يؤدي إلى تشتيت والمساس بجهتنا الوطنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

السيد المستشار عبد الرحيم الراج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

مرت لحد الآن سنة وبضعة أشهر على تحمل المسؤولية من طرف الحكومة الحالية، ونحن على أبواب فاتح ماي نؤكد بكامل الوضوح والمسؤولية أن الرأي العام العالي والرأي العام بصفة عامة كان ينتظر أن يتم الوفاء، لا فقط باحترام دوريات وجولات الحوار الاجتماعي، ولكن كذلك بأجرأة مضامينه، وهو ما لم يتم القيام به لحد الآن.

نعم، لقد كان من المفروض أن يكون الحوار الاجتماعي أولوية أساسية في أجندة الحكومة، وأن يقع الانكباب على معالجة بعض الملفات الأساسية، وفي مقدمتها:

- احترام الحريات النقابية كحق من حقوق الإنسان المنصوص عليه في المواثيق الدولية، والتي أكرها الدستور الحالي؛

- احترام التشريع الاجتماعي وتقوية جهاز تفتيش الشغل؛

- تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على جميع المأجورين بالقطاع الخاص وعلى المهنيين في قطاع النقل؛

- مراجعة شبكة الأجور والنظام الأساسي للوظيفة العمومية؛

- تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق 26 أبريل 2011، الذي أبرم مع الحكومة السابقة؛

- اعتماد الحوار على المستوى القطاعي وعلى مستوى الجهات والأقاليم؛

- إيجاد حلول لزيادات الشغل المستعصية؛

- إيجاد حلول لوضعية صناديق التقاعد.

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذه القضايا لا تتطلب تكاليف مالية.

وكان بالإمكان لو أن الحكومة عملت على إيجاد الحلول لهذه القضايا عن طريق التوافق لأمكننا أن نكون في وضع أفضل، يجعلنا أكثر قدرة على مواجهة التحديات المطروحة علينا، القضية الوطنية من جهة وانعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية من جهة ثانية.

إننا نلاحظ - بكل أسف - أننا نعيش على مستوى الحوار الاجتماعي سنة بيضاء، مثلما حصل في السنة الماضية، مما يجعل الشغيلة لا تطمن على أوضاعها المستقبلية، ونحن الآن في نهاية مرحلة جولة أبريل 2013،

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد رئيس الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أخواني، إخواني السادة المستشارين،

السيد الرئيس، في واقع الأمر أعترف لكم بأنني وزملائي في فريق الأصالة والمعاصرة نشعر بنوع من الحيرة، وأكد أقول بالتيه إزاء الموضوع أو المواضيع الجديدة بأن تطرح في إطار إحاطة المجلس علما.

المهموم ازدادت وكثرت، المشاكل على كافة المستويات تفاقمت، التحديات والمخاطر المترتبة بالمصالح العليا للوطن وفي مقدمتها القضية الوطنية ازدادت وتفاقمت، وشبح الأزمة وانعكاساتها أصبحت تدق بقوة على أبواب الاقتصاد الوطني، ارتباك وتخطط الحكومة في تدبير الشأن العام في مختلف مستوياته أصبح واضحا ومستغزا وبلغ حدا غير معقول.

والأخطر من هذا وذاك، أن تلك الجدوى من الأمل العارم التي اجتاحتنا جميعا عشية وإبان المصادقة على الدستور، بدأت تعرف نوعا من الخفوت، وبدأ لا قدر الله يسري نوع من الإحباط إزاء ذلك السقف العالي من الوعود ومن الأوهام التي وزعت على المغاربة.

هذه هي مصدر الحيرة التي نشعر بها، ما هو الموضوع الذي سنثيره؟

ولذلك، ارتأينا لرمزية الموضوع وللبعد الإنساني في الموضوع أن نثير انتباه، الحكومة بالخصوص، إلى المعاناة التي بلغت حدا لا يطاق، المعاناة التي تعيشها فئتين عزيزتين من أبناء الشعب المغربي، الفئة الأولى هي فئة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وهنا عندي رسالة ابغيت نبلغها للسيد رئيس الحكومة، لأن هاذ الفئة أعيتها محاولات الاتصال بالسيد الرئيس الحكومة، السيد الرئيس الحكومة قبل الانتخابات جلس مع وفد مهم من المجلس الوطني لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وأعطاهم مجموعة من الوعود، وينتظرون من السيد رئيس الحكومة، وهو صاحب القرار اليوم، أن يفي ولو بمجد أدنى من تلك الوعود التي تعطت لهم قبل الانتخابات.

والفئة الثانية، وأكثني بهذا القدر، ما نحتاجش نتكلم على المعاناة، بل يجب أن نشعر بالخلج إلى كانت هاذ الفئة بالذات التي قدمت تضحيات جسدية في سبيل عزة وكرامة الوطن تشكو من العوز ومن الفقر ومن البؤس، رغم المجهودات التي تدارت.

والفئة الثانية الجديدة بالالتفاتة، هي فئة المعاقين في وطننا، وهم كثر، صحيح كاي مجهود دارتو الدولة والمؤسسات ديال الدولة، لكن أصبح غير

كافي، الأزمة وصلت للعظم، والحكرة وصلت لواحد الحد تخدش الكرامة الآدمية، وهذه الفئة بالذات احنا قادرين نصبرو. إلى كان السيد رئيس الحكومة ما وفاش بالوعود ديالو اللي اقطعها أمام الشعب المغربي، لكن هاذ الفئة ما عندهاش.

وأثير الانتباه فقط أخيرا، السيد الرئيس، إلى المعاناة ديال تنسيقيات المعاقين حركيا والذين أصبحوا يسلخون أمام باب وزارة السيدة الوزيرة المحترمة، فهم مقصيين، محرومين حتى من هاذيك 7% من المباراة اللي تعطت لهم.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، الرسالة وصلت، الرسالة وصلت السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالا، ثلاثة أسئلة منها موجهة لقطاعات: التربية الوطنية، التضامن والمرأة، و12 سؤالا عاديا موزعا على قطاعات: العدل والأوقاف والمالية والسياحة والثقافة والوظيفة العمومية.

السؤال الأول يتعلق حول ضرورة النهوض بمنظومة التعليم بالوسط القروي والمناطق النائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، لتقديم السؤال فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العزيز عزايي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارات والمستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي، أتوجه بالسؤال التالي حول موضوع تعثر المحاكم في الأداء... لا، لا، ما عنديش، لا، ما عنديش.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز عزايي:

السيد الوزير،

إن النظام التربوي التعليمي ببلدنا لازال يتخبط في العديد من المشاكل ويعرف صعوبات غالبا ما تتخبط على خططه واستراتيجياته بالفشل، خصوصا أن محددات هذا النظام ما تزال تقليدية في محتوياتها ومضامينها، وجامعة في توجيهاتها وآفاقها، علما أن نجاح التعليم يتطلب حدا أدنى من الحداثة، الشيء الذي يتطلب مستوى رفيع في التجهيز والبنيات التحتية وإعداد العنصر البشري وتشجيعه على التمدد بشكل كامل وسليم،

مستوى المدرسة الجماعية.

ذاك النهار كنت كنسمع شي واحد يقول في التلفزيون أنه يالله عندنا 10، لا أنجزنا 13 بين 2011 و2010، اليوم كنجزو 44 مدرسة جماعية. أكثر من هذا، هاذ الدورة اللي دار سيدنا الله ينصرو في الخليج جا جاب واحد العدد ديال الإمكانيات، جزء منها كبير تعطى للتعليم وغادي بنينو 150 مدرسة جماعية، ماشي سهل هاذ الشي، هذا خارج الغلاف الاستثنائي المقرر في ميزانية 2013.

بطبيعة الحال عندي الحجرات، عندي واحد العدد الحوايج اللي تدارت. عندنا نقص، كايين عندنا مشاكل في البادية، أن ما كايينش المراحيض، لأنه ما كايينش الواد الحار، ولكن ها احنا غادي نبادو بواحد التجربة مهمة، نهار الجمعة انطلقت على يد جلالة الملك هو أننا في المنطقة غادي نحققو ديال أسفي 45 مرحاض بـ (La fosse septique) بهاذيك الحفرة، بنموذج جديد، وإن شاء الله احنا مقرر في الأيام المقبلة نديرو برنامج ديال 1000 مرحاض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب، تفضلوا السيد.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،
الزميلة والزعماء الأعزاء،

السيد الوزير، نحن في الفريق الاستقلالي لم نرمي وراء هذا السؤال إلى تبخيس عمل الحكومة وعمل وزارة التربية الوطنية، أبدا. ولكن ابغينا نعطيو الفرصة للسيد الوزير بعدما تبين أن هناك ضخ دم جديدة في المندوبيات وفي الأكاديميات بمقتضى الحركة الانتقالية الأخيرة، بعدما ضخ دم جديد على رأس وزارة التربية الوطنية في شخص الوزير، نريد أن نعطي فرصة لكي يعرف الرأي العام الخطوط العريضة والمجهودات التي بذلت، وما يتطلبه المستقبل من مجهودات إضافية.

لاشك أننا نعترف أن هناك مجهود لا ينبغي تبخيسه، ولكن الإنسان طموح إلى المزيد ثم المزيد ثم المزيد، هناك الهدر المدرسي الذي عولج عن طريق "تيسير"، هناك الهدر المدرسي الذي عولج عن طريق المشاركة في النقل، هناك وهناك...

ولكن نود، بهذه المناسبة، أن نؤكد ونطلب من السيد الوزير تكثيف الشراكة مع الجماعات المحلية للتغلب على هذه المشاكل التي هي بسيطة في مدلولها، ولكن كبيرة في معناها ومغزاها، مجال المرافق الصحية في العالم القروي.

نريد كذلك تكثيف العمل مع الجمعيات العاملة والمواطنة من أجل خلق

والاعتناء بالفئة القروية لحد من أسباب الهدر المدرسي في صفوف التلاميذ بالعالم القروي، الذين يعانون من قساوة الظروف الطبيعية والمادية، مع توفير الشروط الذاتية والموضوعية للموارد البشرية خصوصا في صفوف أسرة التعليم.

لنا، نساتلكم، السيد الوزير: في إطار فك العزلة عن العالم القروي، وتشجيع المدرس بالمناطق القروية والنائية، ما هي إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع التعليم لجعله يساهم في عمل.. والمستدامة ببلادنا؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير التربية الوطنية، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار الأخ العزاي على هذا السؤال.

ولكن عندي واحد الملاحظة، ابغيت نقولها بكل أخوة، المقدمة ديال السؤال كلها ظلام ابحال إلى ما كايينش وما عندناش واحد المجهودات مديورة في التعليم.

والغريب في الأمر في هاذ الموضوع ديال التعليم، كلشي كيبي يتنكر له، حتى رجعت واحد المحطة ديال التلفزيون في طنجة مختصة في تحطيم التعليم ومختصة في تحطيم شؤون البلاد، على كل حال هذا موضوع آخر.

العالم القروي منذ سنين وهو كايين اهتمام بالعالم القروي، وتدارت واحد العدد ديال العمليات مهمة هاذ السنوات العشر الأخيرة، وبالخصوص هاذ الأربع سنوات.

أولا، توسع العرض المدرسي، لأنه ما كيخفاش عليكم أنه في سنة 2009 كان عندنا مشكل في العرض المدرسي وفي الانقطاع عن الدراسة، توسع العرض المدرسي، بلا ما غادي ندخل في التفاصيل ديال الأرقام، أنا مستعد نسلها مباشرة من بعد للسيد المستشار باش يعرف المجهودات اللي تدارت منذ سنة 2008 فيما يخص العالم القروي.

2- الموارد البشرية: كايين واحد التحسن حتى في السكن، خصنا، بطبيعة الحال الإنسان طموح، ولكن لابد نقولو كايين واحد الشي تدار وخاص يتزاد عليه، كايين السكن ديال الأساتذة والأساتذات في العالم القروي اللي قائمة به الجماعات المحلية والجهات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واحد الشي كبير.

كايين كذلك المدرسة الجماعية اللي هي اللي غادي تغير ذاك الوضع اللي كان عندنا في العالم القروي، باش ذاك الأقسام المشتتة نجعلها على

لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد الديوني:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد كلفت بهذا السؤال من طرف فريقى، التحالف الاشتراكي.

قد بادرتم، السيد الوزير، مشكورين بنشر لوائح موظفين تابعين لوزارتكم ومتفرغين موضوعين رهن إشارة عدد من الجمعيات العاملة في ميادين مختلفة. ومن خلال إطلاعنا على هذه اللوائح، تبين لنا أن عددا من الجمعيات غير معروفة، ولم يعرف عنها أي نشاط تستفيد من تفرغ عدد من رجال ونساء التعليم.

ومن الملفت وجود عدد كبير من المتفرغين والمتفرغات لبعض الجمعيات، ومنها جمعيات لها مداخيل هامة وتمويلات منظمات أجنبية، ولها ميزانية للتسيير بإمكانها توظيف مستخدمين لتدبير شؤونها وعملها التطوعي مبدئيا.

ولم نستطع فهم كيف أن الوزارة تشتكي من خصاص في الأطر التربوية، وفي نفس الوقت تضع أطرها رهن إشارة جمعيات ومؤسسات أخرى لا علاقة لها بمجال التربية والتكوين.

كما تبين لنا أن بعض المتفرغين من أسماء معروفة في الساحة لا تمارس مهام التدبير ولا التسيير للجمعيات الموضوعة رهن إشارتها، بل تقوم بمهام التأطير الذي يعتبر عملا تطوعيا في العمل الجمعي.

وتساءل، السيد الوزير، عن المعايير التي تم اعتمادها لمنح التفرغ ووضع رهن إشارة الجمعيات أطر تربوية تحتها الوزارة، وكيف استفادت جمعيات صغيرة ولا حضور لها في الساحة الجمعية من عدد كبير من المتفرغات والمتفرغين؟

لاشك أنكم لاحظتم، السيد الوزير، لا معقولة لهذا. لذلك، وضعت الرأي العام في الصورة ضمن الشفافية والنزاهة وعقلانية تدبير الموارد البشرية، كتوجهات أساسية للحكومة الحالية، لكن السؤال المطروح إلحاح هو ما بعد نشر هذه اللوائح، هذا علامة استفهام، ما بعد نشر هذه اللوائح التي اتخذتموها إجراءات لإرجاع الأمور إلى نصابها، وهل تنوون مراجعة الأنظمة التي تسمح بتفرغ أطر تعليمية وتربوية بهذا الشكل غير المعقول؟ وشكرا السيد الرئيس.

السكن في العالم القروي للمعلمين والمعلمات، نريد ونريد، وهذا لن يكون إلا بالحوار والتقارب والتواصل وعدم تبخيس أي طرف لعمل الآخر. نود أن تكون الرسالة قد وصلت. " وَقُلْ لِعَمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَمُؤُلُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في بضع ثوان.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

إلى اسمحتو، ما ابقى لي إلا نشكر السيد رئيس الفريق الاستقلالي، وابغيت تؤكد له بأنه عندنا واحد العمل مشترك مع الجماعات المحلية، كانت جماعات قروية أو بلدية أو على مستوى وزارة الداخلية فيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكتبني نخبركم، السادة المستشارين والسيدات المستشارات، بأنه تقريبا 55% من ميزانية المبادرة الوطنية كتمشي للتعليم. وكيف قلت في الأخير، احنا بصدد، لأنه ما يمكنش نبقاو قابلين هاذ الشي في بلادنا، احنا بصدد إطلاق واحد البرنامج اللي مقدر بـ 3 مليار سنتيم لمواجهة هاذ الموضوع ديال المراهيض، لأنه راه ما يمكنش نستمررو هাকা.

بطبيعة الحال المراهض باش يمكن لك تديروا لا بد يكون الواد الحار، ولكن كين حلول ديال (La fosse septique)، راه احنا غادي ندخلو في هاذ التجربة، غادي نطلقو برنامج إن شاء الله للدخول المدرسي المقبل ديال ألف وحدة ديال المرافق الصحية، وغادي نبنو 45 مستودع للملابس، لأنه دخلت لثانويات ولقيت البنات كيلبسوا الحوايج دياهم على برا، لا يمكن أنه تكون في بلادنا مؤسسة ثانوية فيها جميع المرافق إلا (Le vestiaire) فين كيلبسوا البنات ولا الأولاد على كل حال. ولذلك، عندنا برنامج باش غنبنو من هنا للدخول المدرسي إن شاء الله 45 مستودع، ما غتبقاش عندنا شي ثانوية ما فيها مستودع رياضي، مستودع للملابس وللأبناء.

كين واحد اهم للعالم القروي، كين واحد اهم وعندنا إستراتيجية وغادي نمشيو فيها إن شاء الله بالمساعدة دياكم وبالجلس دياكم اللي فيه الجماعات المحلية ممثلة بكثرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موجه لكم أيضا، ويتعلق الأمر بما بعد نشر لوائح المتفرغين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا كنبغي نشكرك السيد المستشار، لأنه وصلتني اجمال كيف وصلت لواحد القناعة دقيقة، ما يمكنش وزارة التربية الوطنية المسؤولة ديالها الأولى والأخيرة هي تقري اولاد المغاربة، أي تقري 6 المليون و500 ألف، ما يمكنش الأطر ديالها اللي كونت تمشي لجوايه أخرى، ما يمكنش يستمر هاذ الشي، وهاذ الشي استفحل.

معك الحق، كابين جمعيات، راني طالب منهم استفسارات، جمعيات ما عندهم أسمو، وكين اللي رئيس الجمعية هو متفرغ، هاذ الشي تدار في الماضي.

اللي يمكن لي تقول لك أنا، فيما يخص الوضع رهن الإشارة، بعدما طلبت بتجديد الملفات، كابين ناس اللي ما ابغاش كاع يجددوا الملفات، ولكن جددوها بز منهن، لأنه صافي وصل المعقول في هاذ الشي أننا نعالجوه بالمعقول، وهذا كنهنا كنا، ما كنهش غير الحكومة ولا، كنه مستقبل بلادنا.

جعلت حد لـ 21 حالة، ورفضت نعطي لـ 61 حالة، 61 جمعية، لأنه كنتكشف بأنه حتى المكتب ديالها ما مصابش هاذي 10 سنين، وعلى الأقل تكون عندها الصفة القانونية يمكن لنا تقبلو هاذ الهضرة هاذي.

كاي كذلك واحد الموضوع دقيق، وهو الإلحاق من وزارة التربية الوطنية لوزارات أخرى، لقيت في وزارة التربية الوطنية ملحقين، وما كيتجددش الإلحاق، غادي نلحقو واحد، اسمح لي نعطي بها المثال رغم أنه ما عندهاش هاذ الشي، لأنه كنفصل الأخت بسمة، كنهلق لعند وزارة التضامن، عندهو الحق من بعد عامين يولي في ذاك الوزارة، لاش غادي يبقى محسوب علي، ذاك الوزارة ما كيتجدد ليهش، والوزارة الأصلية ما سايقة اخبار، وهناك السيد طايش في الهوا.

دبا طلبنا بتجديد الإلحاقات طبقا لقانون الوظيفة العمومية، نشرت اللوائح، متبع هاذ الموضوع. ولذلك، كنبخبركم بأنه هاذك النشر اللي نشرت راه قليل أمام العدد الحقيقي، العدد الحقيقي راه محمول، ولكن راه غادي نجيبو أمامكم كذلك وأمام الرأي العام وغناالجو، ولكن هاذيك 590 اللي نشرت صححت الوضعية فيها إلى غاية يوم الجمعة 19 أبريل ديال 229 حالة. الموضوع كبير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب، فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على جوابكم ومبادرتكم هاته التي تدخل ضمن المبادرات الإيجابية التي قامت بها الحكومة في مجال محاربة الريع وتخليق الحياة العامة ورد الاعتبار إلى الإدارة العمومية واحترام المواطنين.

السيد الوزير،

أظن بأنه لا يكفي الجواب بالحديث عن التفرغ، لأن التفرغ عندهو شروط وعنود قوانين، وهي صيغة قديمة لا مبرر لوجودها الآن في مغرب اليوم، هي تخالف الحق. ثم التفرغ لا بد أن يكون هناك حاجة نبيلة في خصاص ما، واستغناء في محل أخرى.

الأمر يتعلق هنا بعشرات ومئات الأشخاص ديال التعليم تبتخلصوا من أموال الشعب وما تيشغلوش، محسوبين على جمعيات وهمية، حتى هاذ الجمعيات اللي موجودة منها كثير لا يشغلون بها.

أكثر من هذا، هذه الجمعيات في ظل ما يسمى بالمتجمع المدني من شروطها أن تبني على الاستقلال، وأن تنمي مواردها البشرية، هذه الجمعيات فيهم الكثير رفضوا حتى الدخول في الحوار حول المتجمع المدني، هناك تبادل أشياء غير قائمة وغير جائزة.

المطلوب، السيد الوزير، ماشي تقومو بمجرد الإحصاءات، هو وضع الحد لهاو لوجود للتفرغ اليوم، ما خصوش يكون، احنا محتاجين إلى شيء آخر يسمى "القيام بمهمة" مقابل الجهة التي تطلب، في الجماعات المحلية محتاجين (Les chargés de mission). أتم في الوزارة ديالكم، الإدارات ما كايينش، تنشغلو بالإلحاق لتفريغ وإفقار والتفرغ لأكل أموال المواطنين عن طريق التفرغ.

الآن مطلوب منكم أن تتجرؤوا إلى فتح مساطر جريئة لإنهاء هذه الوضعية بصفة قطعية.

ثانيا، مطلوب منكم بأن تصححو هاذ الخلل، وستؤدون وظيفة جلييلة. بتصحيح هاذ الخطأ ستضعون حد للأجوبة الروتينية في مجال التعليم. خصنا مدارس، خصنا كذا...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير إن كان هناك رد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

لى اسمحتي، أنا ما يمكن إلا نثني على الكلام ديال الأستاذ والسيد المستشار المحترم.

لقد أقدمتم مؤخرا على تنصيب اللجنة العلمية لإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وهو ما أثار استياء وتدمير مجموعة من الفعاليات المتتمة إلى الحركة النسائية وإلى الحقل الحقوقي بالمغرب نتيجة الإحساس بالإقصاء والتمييز، مما يجعلها تتجه نحو مقاطعتها للجنة العلمية.

وعلى هذا الأساس، السيدة الوزيرة المحترمة، نود مساءلتكم حول المعايير المعتمدة في اختيار تشكيلة اللجنة العلمية الخاصة بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس،

أولا عندما يطرح سؤال بشكل آني، فإن الحكومة تأتي إلى هذا المجلس الموقر وتجب عن السؤال الآني، وإذا كان هناك ما يشغل السادة المستشارين فيما بينهم أن يطرحوه سؤالاً آنياً ونجيب عنه، ولكن أن تكيف هاته الانشغالات في إطار إحاطات، ونحن حاضرون ولا يجوز لنا القانون أن نجيب، فهذا لا يليق.

شكرا السيد الرئيس..لا، اسمح لي أنا لست جادا حتى استمع دون أن أتفاعل مع ما أسمع، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

عندنا برنامج ديال المجلس نشغل في إطاره، كتمنى أنك تجاوبى على السؤال، تفضلي جاوبى على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

لست شيئا، عندي وذني، وأتفاعل مع ما أسمع، وإمكانى أن أرد أو أتفاعل مع الإحاطة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

أرجوك أنت هنا من أجل... نحن بصدد مراقبة الحكومة من طرف المجلس. كان مطروح عليك السؤال جاوبى عليه، الله يخليك.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

طبعاً، طبعاً أجب أنا جئت هنا لكي أجب على السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة وصل الوقت نتكلمو في هاذ الشيء، بالمعقول حتى هو، لأنه راه كيم التعليم بضغط كبير، كان تسبب في التعليم، اللي ابغى يدي شي واحد لشي جمعية، اللي ابغى يديه يجبعو في شي بلاصة، كين هاذ الشيء، ها احنا غادين فيه، وغنوصلوه وغناخذو القرارات فيه الحازمة.

ولكن في نفس الوقت، لابد نضبطلو القوانين ديالنا، وإلى رديتو البال السيد الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، احنا مشغولين على هاذ الموضوع، لا فيما يخص التفرغ النقابي، ولكن التفرغ النقابي راه مضبوط الآن، باش ما يقاوش الناس يتكلموا غير في الهوا على التفرغ النقابي، مضبوط، والعدد اللي يكون عند نقابة مضبوط لأنه تجددوا الملفات وتضبطلو الملفات، ها واحد.

الوضع رهن الإشارة، هذه بدعة مغربية، هي اللي كتسمى في القانون التفرغ، وكين الإلحاق وكين اللي كتقلبو عليه، باقي كتقلبو عليه اليوم ولكن غنوصلو له.

ولذلك، بعض الناس ابغوا ينوضوا ضجة حول هذا الموضوع، راه ما غادي يوصلوا حتى حاجة، غادي نمشي إلى النهاية في هاذ الموضوع، لأنه مهمتنا هو اللي دخل لوزارة التربية الوطنية وفي وزارة التربية الوطنية الأسرة التعليمية المهمة ديالها هي تدريس وتعليم أبناء المغاربة، هاذي المهمة الأصلية ديالنا، ماشي احنا..كلنا درنا المجتمع المدني ودرنا التطوعي طول حياتنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول المعايير المعتمدة في اختيار تشكيلة اللجنة العلمية لإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليفضل مشكوراً.

ماشى موجود؟ السيد المستشار غير موجود، هل تريدون أن يؤجل إلى أسبوع لاحق أو سيحضر البرلمان؟

إذن سيؤجل السؤال إلى جلسة لاحقة... السيد المستشار، لكم الكلمة لشرح السؤال المتعلق بالمعايير المعتمدة لاختيار هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس، وأعتذر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الدراسات باش يدير لها القانون أو يمكن أن يستنسخ قانون جاهز هنا أو هناك أو يمكن أن يتكلف أطر الإدارة بهذا الأمر، احنا اختارينا المنهجية التشاركية التي ينص عليها الدستور، وذلك بدعوة الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني وكل من يهيمه الأمر أن يتقدم بمذكرات اقتراحية في هذا الباب، وما ابغيناش احنا اللي نشرفو على محصلة هذه المذكرات، نصبنا لجنة علمية لكي تتناول هذا الأمر وغتقدم لنا الخلاصات ديالها في وقت قريب إن شاء الله مما كلفتنا من الجهد والوقت والمال.
ونبغي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نعلم أن معظم مكونات الحركة النسائية والحقوقية والجمعية تؤاخذكم على هذا الموقف، وتجه نحو تأكيد مقاطعتها لهذه اللجنة العلمية لأن المسار اللي تبعته حسب هاذ الجمعيات الحقوقية والنسائية أن الحكومة اتبعت مسار من أجل وضع تصور حول إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وهذا تم خارج ما أعلن عنه في المخطط التشريعي.

نود منكم توضيح، السيدة الوزيرة، لأن عوض أن يتولى الأمر لجن مستقلة كما جاء في المخطط، تم تكليفكم بهذه المهمة، فضلا على أنكم بادرتم إلى تهيئ وإطلاق مبادرة إحداث هذه اللجنة العلمية خارج نطاق المشاورات مع الهيئات الحقوقية والجمعيات النسائية، بل، السيدة الوزيرة، وحتى خارج النقاش العمومي، وهذا فيه خرق للفصول 12، 13، 14 من الدستور اللي كياكد على اعتماد المقاربة التشاركية للمجتمع المدني في العمل التنفيذي والتشريعي.

هاذ المقاربة، السيدة الوزيرة، اللي من شأنها إنجاح هذا الورش الحقوقي والاجتماعي على اعتبار أن مثل هاذ الهيئة الدستورية ينبغي أن تكون فوق كل المعادلات السياسية سواء كانت أغلبية أو معارضة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك. الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، أنا اعطيت معطيات ويبدو بأن السيد المستشار يعني لم ينتبه إلى أنني أكدت على المنهجية التشاركية، وهي اللي خلالتنا ناخذو هاذ المسار الطويل وكذلك المتعب.
وباش نقول للسيد المستشار، ما كاينش اللي قاطع هذا الأمر، بل إن

أرجوك، عندك سؤال مطروح وعندنا برنامج ديال المجلس، احتراميه، تفضلي جاوبي على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد الرئيس، لا أطالب بأي شيء الآن.

السيد رئيس الجلسة:

ما محتاجينش لدروس، الله يخليك السيدة الوزيرة، جاوبي على السؤال، جاوبي على السؤال، ما محتاجينش للدروس الله يخليك، الله يخليك ما محتاجينش لدروس، جاوبي على السؤال السيدة الوزيرة. أنت في إطار المراقبة البرلمانية جاوبي على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولا هذا السؤال الذي طرح المتعلق بإحداث هيئة المناصفة...

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، جاوبي على السؤال الله يخليك.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أنا بصدد الإجابة، السيد الرئيس، إلى كنت كنسمع، أنا بصدد الإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك جاوبي على السؤال، أنت في إطار مراقبة البرلمان للحكومة، ما محتاجينش للدروس لشي حد... لك الكلمة للإجابة عن السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

طرح السؤال، السيد الرئيس، المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ونحن نتداول هذا الأمر في إطار تنزيل الدستور.
السيد الرئيس،

إذا سمحتم أجب عن السؤال المطروح المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمتعلق بإحداث لجنة علمية في هذا الباب. كما تعلمون نحن في إطار تنزيل الدستور الذي يضم في طياته نصا بل نصين الفصل 19 والفصل 164 والذي ينص على إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وإذ لا يمكن أن تحدث هذه الهيئة إلا بنص تشريعي، بنص قانوني، فإن المخطط التشريعي للحكومة كذلك جاء بهذا المشروع قانون، وإذ أن وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية هي القطاع الوصي المتعلق بالمرأة، فإن هذا القطاع بدأ المسار لإحداث هذه الهيئة بإخراج مشروع قانون في هذا الباب.

لكن، السيد الرئيس، أتم تعلمون أن هناك خيارات باش يتداروا مشاريع القوانين، هناك قطاعات اللي كتمشي تطلب من مكتب ديال

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

من الرهانات الأساسية التي يراهن عليها الاقتصاد المغربي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، يعتبر قطاع السياحة من أبرزها، وذلك لتداخل القطاع وتقاطعها مع مجموعة من القطاعات كالسكن والصناعة التقليدية والنقل والتجهيز والبناء والقائمة طويلة.

لكن يلاحظ، السيد الوزير، أن قطاع السياحة للأسف ظل يراهن ولأمد بعيد على الطبقة المسورة وعلى السياح الأجانب وخاصة رجال الأعمال، هذا الأمر وإن كان محمودا في وقت من الأوقات، فإنه قد أثبتت التجارب محدوديته وعدم قدرته على رفع رهان التحدي، مما جعل مجموعة من الدول تنفتح أكثر على باقي الشرائح الاجتماعية لتحقيق نسب جد محممة خلال السنة بأكملها.

هذا، وإن القول بأخذ القطاع بمنتوج "كنوز بلادي" لتسهيل ولوج الطبقة المتوسطة للفنادق يبقى قول مردود عليه، بذلك أن أغلب الفنادق لا تتعامل وفق هذا المنتج مما جعله فاقدا لكل جدوى.

فعلى هذا الأساس، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها لجعل ثمن المنتج السياحي في متناول الجميع، وكذا تحسين الخدمات المقدمة في الفنادق؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا المستشار المحترم على إلقائه هذا السؤال المهم.

بالنسبة أولا غير بالنسبة للسياحة المغربية ليست موجهة فقط للطبقات المسورة ولا للسياحة الراقية، السياحة الراقية بالفعل موجودة في المغرب وكيتميز بها المغرب ولكن لا تشكل إلا 20% من العرض الإيوائي التي عندنا، ولكن هاذ السياحة الراقية راه محممة لأنه القيمة المضافة ديالها كبيرة وهي التي مكنتنا في هاذ الأزمة باش تتجاوزو الأزمة لأنه كنعطينا 30% من العائدات السياحية.

إذن راه محممة ماخصناش بنخسوها، ولكن في نفس الوقت كايته سياحة ديال مروحي الرحلات التي هي تقريبا واحد 20% التي كنعتمد على 4 نجوم و5 نجوم محممة جدا، ونحن في إطار تطويرها باش يمكن لها توصل 30%، ولكن أغلب ما هو موجود في إطار السياحة راه هو 3 نجوم، 2 نجوم ونجمة واحدة، ولكن رغم ذلك كين جوج المسائل التي عملناها في

الجمعيات التي أصدرت بيانا تراجعته عنه وقدمت مذكرة، توصلنا بـ 82 مذكرة اقتراحية من جميع الجهات، من الأحزاب، ومن النقابات وكذلك من جمعيات المجتمع المدني المختلفة المشارب، وإن كنا نتحدث عن جمعيات المجتمع المدني من المفروض غير ميسسة لكن بجميع تلويناتها كانت حاضرة.

وطبعا نحن نتحمل مسؤولية، هاذي غير مرحلة، من بعد احنا كوزارة وصية اللي وضعت في المخطط التشريعي أنها ستخرج مشروع قانون في أفريل 2013 سوف تتداول هذا الأمر مع ما تبقى من الفرقاء اللي كيشاركونا في هذا الأمر، ثم نجيلها على مسطرة المصادقة.

ونبغي نقول لك، السيد المستشار، بأن هاذ اللجنة هاذي احنا درناها من باب الإحسان، وكذلك من باب رفع سقف الديمقراطية والتعددية وفتح الباب للجميع لكي يشارك بمقترحات في هذا الباب. وبالتالي، لا أعتقد أن هناك من سبقنا لهذا الأمر الآن أو أن هناك سقفا أعلى من هذا السقف، فبالتالي نحن ننضبط للدستور الذي ينص على التشاركية، وكذلك فتحنا الباب للجميع، ما يمكنش أننا نميزو بين هذا وهذا.

اللجنة العلمية اخذناها بشروط ومعايير ديال العلمية، ديال الحياد، ديال الموضوعية، وما اخذناش بعين الاعتبار الانتماءات الحزبية أو الفكرية أو الإيديولوجية.

ولهذا الاعتبار، كايته اليوم لجنة علمية، احنا كنعطوها تشتغل في أمان الله وكنعظن بأن حتى الفرقاء الآخرين خصهم يخليوها تشتغل في أمان الله، باش تشتغل بالعلمية اللي جنبها على قبلها وبالحياد الضروري وتجييب لنا الخلاصات والتقائية هذه المقترحات، وبالتالي يمكننا أن نتبين ملامح المشروع قانون الذي على إثره سوف تستحدث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وأكثر من هذا، افتتحنا كذلك على الخبرة الدولية وغير في هاذ 25-26 من هذا الأسبوع، غادي يجي فريق من الخبراء من لجنة البندقية التابعة لمجلس أوربا باش يقدم أمام اللجنتين جميع التماذج التي تعرفها أوربا في هذا الباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا على مساهمتك في هذه الجلسة. ونتنقل بناء على البرنامج المعدل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة حول غلاء المنتوجات السياحية المغربية وضعف الخدمات المقدمة للزبناء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكوروا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل نشكركم، السيد الوزير، على هاذ الجواب وهاذ المعطيات اللي هي مهمة، ولكن نتمنى كذلك نحن كغاربة باش نوصولو 40%، ولكن لا أظن في هاذ المعطيات اللي كاينة وفي هاذ الأمور وهاذ المشاكل وهاذ العراقيل اللي عندنا، لا أظن.

بالنسبة للسياسة الداخلية، السيد الوزير، كنعرفو عليها تعتبر حقا أبرز جواب على الأزمة التي يعاني منها القطاع والدليل أن الحركة اللي تعرفها مختلف مناطق المملكة خلال العطل الدراسية والمناسبات هي باينة بالنسبة للسياسة الداخلية عنها ممكن نعدمو عليه ككامل أساسي باش نرفعو من الخدمات، خصوصا في الفنادق.

السيد الوزير،

كنعرفو أن هناك واحد الرغبة لدى أغلب الأسر المغربية في استكشاف سحر مختلف مناطق المملكة، ولكن كتمناو لأن بعض الفنادق، السيد الوزير، تعطيك مثال في أكادير ومراكش ككلفتى سائح أجنبي جاي بـ 3000 درهم، فيها (Billet) ديال الطيارة (Aller-retour)، وفيها السكن لمدة أسبوع في اسميتو، والسائح المغربي كيحي كقولو لو 1500 درهم لليلة الواحدة، يعني ملي كضرب عملية حسابية ككلفتى ككفام لو 30 ألف درهم عوض 3 آلاف درهم. وهذا، السيد الوزير، راه واقع كتمناو باش نتجاوزوه مستقبلا.

فيما يخص كذلك، السيد الوزير، نحن كذلك في فريق الأصالة والمعاصرة كنبالو باش تكون واحد الاهتمام بالمناطق الواعدة سياحيا، هناك بعض المناطق في الجنوب، السيد الوزير، اللي هي عندها واحد المجال خصب بالنسبة للسياسة، هناك كذلك بعض المناطق الجبلية اللي هي مهمة كذلك.

في ما يخص بعض الإكراهات، السيد الوزير، كنبالو كذلك فيما يخص هاذ القطاع أن هناك ارتكاز والاعتماد فقط على قطبين سياحيين، هما مراكش وأكادير، مما يؤدي إلى ضياع فرص كثيرة على مناطق أخرى عندها مآثر طبيعية وتاريخية وثقافية، وهذا، السيد الوزير، مخالف لمنطوق ومفهوم ديال الجهوية الموسعة اللي كان جا في الدستور.

هناك كذلك انتشار الفنادق غير المهيكلة، تقريبا في مراكش وفي أكادير وفي طنجة وفي فاس، مما يؤدي إلى ضياع ملايين من الدراهم على خزينة الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

السيد الرئيس،

إطار وزارة السياحة باش يمكن لنا أننا نوصولو لهاذ المبتغى اللي تتقولوا به السيد المستشار المحترم.

أولا كاين المشروع ديال محطة بلادي اللي هو غادي يكون بمواصفات اللي كتمناشى مع العادات ديال العائلة المغربية وكذلك أنه بأئمة مناسبة يمكن لها تتجاوز ما بين 100 حتى 500 درهم لكل عائلة واحدة حسب يعني أشنو هو الملزومات ديالهم أو حسب الحاجيات ديالهم.

وفي نفس الوقت "كنوز بلادي" بالفعل كان فكرة مهمة جدا ولكن عرف بعض التعثرات، في بعض الأحيان كينجح، في بعض الأحيان ما كينجحش، ولكن هاذ السنة أشنو اللي عملنا جديد بالنسبة لـ "كنوز بلادي"؟ وهو أنه هناك يعني (un site web) اللي هو موجود الآن، موقع إلكتروني، باش يمكن الآن الناس يدخلوا ويشوفوا العروض اللي موجودة، هاذي المسألة الأولى، المسألة الثانية وهو أنه المشاركة ديال الوكالات السياحية ووكالات الأسفار كذلك في هذه العروض هما اللي كيقوموا بالعروض.

والمسألة الثالثة هو أنه عملنا الأئمة، موجودة الآن، ما كانتش موجودة من قبل، والمسألة الأخرى هو أنه موجود على مدار السنة، ولكن راه ما يمكن ليناش أنه نرغمو على الفنادق بأنهم يتعاملوا بـ "كنوز بلادي"، نتعاملو في إطار الفيدرالية وكناحاولو أننا نلقاو ما هي أحسن وسيلة باش يمكن لنا أنه يكون عرض اللي هو مهم جدا.

إذن هاذ المسألة بجوج أنه عرض مهم جدا في إطار المحطات ديال "بلادي" وكاينة فيهم الآن موجودة المحطة ديال إفران وكاينة المحطة ديال "إبي ودار" غادي توجد هاذ السنة والمحطة ديال ممدية اللي دشنها صاحب الجلالة، ومحطات أخرى غادي نوصولو لـ 8 ديال المحطات ديال "بلادي" اللي مناسبة للمغاربة ومناسبة كذلك للقدر الشرائية ديالهم، ولكن في نفس الوقت احنا في إطار العمل مع الفندقيين باش يمكن لنا أنه تكون أئمة مناسبة وكذلك بجودة مناسبة، راه المسألة الأساسية جدا وراه طرحتها في السؤال ديالكم، وهو أنه ماشي فقط الثمن اللي هو عامل أساسي ولكن حتى جودة الخدمات التي تقدم سواء بالنسبة للسياح المغاربة أو السياح.

احنا بالنسبة لنا السياحة الداخلية ابغينا أنها توصل لـ 40% في أفق 2020، ولكن كذلك المسألة اللي كيميز بها المغرب على جميع الدول الأخرى هو أنه في تنوع ديال السياحة، السياحة الراقية، السياحة ديال مروجي الرحلات، وكذلك السياحة ديال الداخل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثاني، موضوعه معيقات قطاع السياحة ببلادنا وعن وجود إستراتيجية جديدة في الموضوع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، فليتنفضل السيد المستشار المحترم لإلقاء السؤال مشكوراً.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
إخواني المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

يسر مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن تتقدم بهذا السؤال المحوري الأساسي، خاصة ونحن نتحدث في ظرفية اقتصادية بامتياز، ونعتقد بأن القطاع السياحي إحدى رافعات هذا الاقتصاد.

السيد الوزير المحترم،

لا نختلف بأن القطاع السياحي هو مرتكز من المرتكزات الاقتصادية ببلادنا، على مستوى توفير مناصب الشغل، على مستوى إشغال مجموعة من القطاعات كالبناء، على مستوى الصناعة التقليدية إنعاش المدن الشاطئية والصحراوية والجبلية، إلى غير ذلك.

ورغم ما يتوفر عليه المغرب من مؤهلات مختلفة، حضارية، ثقافية وبيئية، وبنية تحتية أساسية يعيشها في هاته اللحظة، فإن السياحة المغربية تبقى على العموم موسمية في واحد الجانب، وضعيفة في مؤشرات معينة، جاء مخطط المغرب الأزرق لتطوير القطاع السياحي وقدم مجموعة من الاستراتيجيات على مستوى إحداث 6 محطات أساسية سياحية في 6 مواقع.

على مستوى ترويج المنتج المبتثق عن هاذ المخطط من خلال سياحة الأعمال المختلفة، سياحة العبور، سياحة الإقامة الثقافية القصيرة والترفيهية، سياحة التسوق أو التسويق، سياحة الأهداف الصحية، السياحة القروية والجبلية، السياحة... إلى غير ذلك من هذه الأمور.

هذه الأوراش، السيد الوزير المحترم، التي هي في إطار إصلاح هيكلية ودعم لكل المبادرات التي تقوم بها وزاراتكم، لابد أن نسجل مجموعة من الملاحظات، من بينها: على مستوى حكمة الاستقبال، على مستوى المطارات، ملاحظات على مستوى الانضباط في احترام عامل الزمن وعدم انتظام الرحلات الجوية نحو المغرب في بعض المحطات، ارتفاع تكلفة الإقامة بالفنادق مقابل الخدمات المرتبطة بها، ضعف الاهتمام بالبيئة ونظافة

آخر نقطة، فيما يخص كذلك ضعف الاهتمام بالأحرى في مجال ديال المآثر والعالم التاريخية، احنا عندنا تقريبا 1500 معلمة تاريخية والآن تسوق 350 فقط، زيادة على التسويق الضعيف ديال المنتج المغربي بالخارج إلى مجموعة من المشاكل. نتمناو، السيد الوزير، في إطار التعقيب دياكم باش تعطونا وعود تعتمد على التواريخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

غير، السيد المستشار المحترم، ليس هناك تسويق ضعيف لأنه المغرب يعني من الدول التي تسوق المنتج ديالها بشكل كبير جدا. والدليل على ذلك وهو الجوائز الكبيرة التي يهازها المغرب المكتب المغربي للسياحة في جميع المعارض الدولية. إذن، التسويق نحن في مهمة شرسة على الأسواق، سواء الأسواق التقليدية أو الأسواق الصاعدة.

ولكن نرجع للمسألة ديال السياحة الداخلية، السياحة الداخلية كانت في 2011: 26%، في 2012: 28% وفي 2013 كنترقبو بأنها توصل 30%، إذن الهدف ديال 40% غدي نوصولو ليه، لماذا غدي نوصولو ليه؟ باش غادي نوصولو لو أولا كما قلتو، السيد المستشار، هناك اهتمام كبير جدا من العائلات المغربية، هناك تسهيلات موجودة في إطار "كنوز بلادي"، هناك كذلك البنية التحتية التي ولات في المغرب راه الطريق السيار مع أكادير الآن أعطى أثره للسياح المغاربة هما أول السياح في أكادير لأنه موجود الطريق السيار.

إذن راه السياحة الداخلية يعني في تطور كبير جدا، ونحن في إطار الدعم ديالها، كاي العطل التي هما يمكن لنا أننا نعملو العطل، ماشي كلشي يياخذ العطلة في مرة وحدة ويمكن هذا يعني يعطي تنشيط كبير جدا للسياحة الداخلية، يمكن لنا أننا ندخلو في إطار شيكات العطل كما كاي شيكات ديال المطاعم التي يمكن تعطيلها الإدارة ويعطيوها المقاولات كذلك كفتكرة نحن في إطار الدراسة ديالها، إذن هادي كلها مسائل لدعم السياحة الداخلية.

ولكن واحد المسألة التي خصنا نفهمو، راه فاش كيجي مروج الرحلات، كيجي عند فندق كيشري من عندو 20 ألف ليلة مبيت، كيشريها بالثمن التي ابغي، لأنه كيشريها على سنة وعلى سنتين، هادي كنعمل في جميع الدول، لهذا تيسوقها هو بثن التي هو رخيص بزاف أكثر من أي واحد امشى عندو، راه ماشي فقط المغربي إلى مشى عند الفندق في مراكش هو التي كيجيه الثمن ديال 1500 درهم، حتى هاذك الأجنبي إلى جا فردي غادي يمكن لو يكون عندو نفس الثمن، ولكن فاش كيجي مروج الرحلات وكيشري يعني مدة سنة أو سنتين تيبكون عندو ثمن التي هو رخيص، ولهذا تيبكون أنه الثمن بالنسبة لهذاك السائح الأجنبي أخص.

الأسواق التقليدية، لأنه مازال عندنا وجود في هاذ الأسواق التقليدية وهي أساسية بالنسبة لنا، فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا ودول البنيلوكس وإيطاليا، مهمة جدا، ونحن متواجدين فيها واحنا الوجهة الوحيدة اللي ما وقعش فيها نقص بالنسبة للسياح.

ولكن كذلك نحن في إطار غزو أسواق جديدة في أوروبا الشرقية، كذلك في الشرق الأوسط اللي عرف تطور ديال 20%، نحن متواجدين الآن في البرازيل، متواجدين كذلك في الصين، إذن نحن في إطار البحث عن أسواق صاعدة في إطار الترويج والتسويق.

ولكن المسألة الثالثة والأساسية جدا كذلك بالنسبة لهاذ الرؤية هاذي وهي إشكالية الجودة، الجودة أساسية جدا، الموارد البشرية اللي كنعخرجو من المدارس ديالنا خصها تكون عندها كفايات مهمة لمواكبة هذه الرؤية، ولكن كذلك نعملو مع الفندقيين ومع كذلك المدن من أجل تحسين الجودة ديال المحيط السياحي، ولكن كذلك ديال الفنادق وديال المنشآت السياحية اللي موجودة عندنا، وكذلك جودة الاستقبال في المطارات، الطاكسيات اللي عندنا، إلى غير ذلك، كل هاذي تطرح علينا تحديات ديال الجودة التي نحن في إطار مباشرتها.

إذن هذا هو اللي جعلنا أننا هاذ السنة هاذي، يعني أنه السنة الماضية رغم الأزمة اللي كيعرفوها الشركاء ديالنا، رغم تداعيات الربيع العربي حققنا نتائج اللي هي +2% في 2012 وكذلك +1% بالنسبة لهذه السنة. إذن كل هذا يعني بأنه هناك مجهود كبير جدا في إطار تفعيل ديال رؤية 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد رماش:

هو، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا إلا أن ندعم كل الجهود المبذولة في هذا القطاع الذي نعتقد بأنه قطاع حيوي وبالأهمية بمكان، واللي قلنا بأنه رافعة اقتصادية، خاصة على مستوى ترويج المنتج السياحي، ليس فقط على المستوى الداخلي، ولكن كذلك على المستوى العالمي من خلال البوابة الإلكترونية وترويج المنتج، وهذا عنصر على مستوى الإشهار، على مستوى الإعلام، اللي كيدفع بهاذ القطاع أنه يزيد للأمام.

فعلا أن الرؤية ديالنا هي رؤية يجب أن تكون متكاملة، ومن خلال المخطط اللي هو مطروح، لا على مستوى المناطق، ملي كنعقولو المناطق اللي هي ديال الشاطئ، المناطق الصحراوية، المناطق الجبلية، ولكن كنعلاظو، السيد الوزير، أن بالخصوص على المستوى ديال المناطق الجبلية، وعندنا واحد الغنى وواحد الثروة قارة وقيمة جدا على مستوى امتداد المغرب وعلى مستوى امتداد جباله أن كيفية الاستثمار ديال هاذ

الشواطئ في بعض المجالات ومحطات الاستراحة، ثم الإصلاح القانوني والضريبي والعقاري يؤثر على نسبة الاستثمار الوطني والأجنبي في قطاع السياحة، ثم ضعف جودة الخدمات والتنشيط، مما يجعل السائح يشعر بالملل.

سؤالا، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات المستعجلة لتجاوز هاته الوضعية؟ وهل تتوفر وزاركم على استراتيجيات جديدة بمنظور جديد وفق الظرفية الاقتصادية الجديدة لتطوير هذا القطاع الحيوي؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال. بالنسبة لوزارة السياحة هناك، ولا بالنسبة للحكومة المغربية، هناك الرؤية ديال 2020 اللي وضع المعالم ديالها صاحب الجلالة، نحن نخرط في إطار هذه الرؤية. هذه الرؤية الآن نحن في إطار التنفيذ ديالها من خلال برامج تعاقدية على مستوى كل جهة جهة لتنزيل هذه الرؤية، إذن نحن في إطار الوضع ديال تقريبا 400 إلى 500 مشروع على مستوى جميع التراب الوطني.

وهاذ المشاريع هاذي من أجل الرفع من الطاقة الإيوائية لأنه أحد الأهداف ديال الرؤية ديال 2020 هو أنه الطاقة الإيوائية خصها تمشي من تقريبا 185 ألف سرير إلى تقريبا 375 ألف سرير، إذن خصنا نضاعفوها.

ولكن هناك إجراءات كذلك مصاحبة لهاذ الرؤية هاذي اللي هي رؤية طموحة باش تجعل المغرب ماشي فقط وجهتين سياحيتين اللي هما مراكش وأكادير، ولكن 8 قبلات سياحية، كل واحدة عندها التخصص ديالها، وكل واحدة عندها التميز ديالها، إذن هناك إجراءات مصاحبة، من هاذ الإجراءات المصاحبة أشنو؟

أولا، والإشكالية الأساسية جدا هي الطيران، كما قلتو، السيد المستشار، هاذي مهمة جدا كان هناك تناقص في عدد الرحلات الجوية من 560 تقريبا رحلة اللي كانت تتكون في الأسبوع خارج الرباط والدار البيضاء إلى 512، نحن في إطار المعالجة ديالها، راه التعاقد اللي علمنا مع (Ryanair) ومع شركات أخرى. الآن ابدأوا هاذ الشركات اليوم كايته (Ryanair) اللي عندها رحلة لمراكش وابدأوا الرحلات أنه بشكل منتظم باش يمكن لنا أنه يكون عندنا طيران اللي هو مناسب لجميع الجهات، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية اللي هي كذلك مواكبة أساسية جدا هي الترويج، ونحن في إطار الترويج، خصوصا في إطار منافسة عالمية اللي هي حادة في

يمكن لنا نبدأ ونعملو في هاذي، ولكن هناك كذلك برنامج اللي وضعنا فيه 420 مليون ديال درهم باش نشجعو المقاولات الصغرى، لأنه في المناطق الجبلية أشنو خصنا؟ خصنا مقاولات صغرى اللي كي عملوا (Les gîtes) ولا كي عملوا مطاعم ولا اللي كي عملوا فنادق صغيرة ولا اللي كي عملوا قصبات إعادة تأهيلها، إلى غير ذلك.

أحنا وضعنا 420 مليون ديال درهم لتشجيع هاذ المبادرات الخاصة من أفراد وكذلك من مجموعات إلى غير ذلك، ولكن المناطق الجبلية هناك مؤهلات كبيرة أخرى ليس فقط من الناحية الإيوائية أو من ناحية الإطعام ولكن من ناحية الإرشاد، من ناحية الرياضات، إلى غير ذلك، ونحن ندعم هذا. بل هناك منطقة اللي كنسميوها أطلس ووديان التخصص ديالها هو هاذ المسألة، هو أنه دعم ما هو جبلي، ما هو إيكولوجي وما هو طبيعي في هاذ الإطار هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة. وانتقل... إلى اسمحتو خذ الكلمة من أجل إخبار المجلس، خذ الكلمة، هذا خبر سار، تفضلوا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، الحمد لله، ثم الحمد لله أنه تم سحب المقترح ديال وزير الخارجية الأمريكي، والفضل يرجع إلى صاحب الجلالة نصره الله والمجهودات ديالو، فهنيئا ثم هنيئا ثم هنيئا للمغرب وللمغاربة. إن العلاقة المغربية الأمريكية ستبقى دائمة وإلى الأبد، فهنيئا لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، هذا شيء جديد، يسرنا جميعا أن نستمع لهذا النبأ. إذن سننتقل إلى السؤال الموالي، موجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه تعبئة العقار الوقفي لفائدة الاستثمار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، إن معظم الأموال الوقفية بالمغرب هي عبارة عن عقارات، منها ما هو بداخل المدن وشملت تصاميم التهيئة العمرانية، ومنها عقارات وسط المدن العتيقة، وهناك أيضا عقارات ذات قيمة عالية من الناحية الفلاحية، مما يجعل الرصيد العقاري للأوقاف يكتسي إمكانيات

المناطق الجبلية اللي كنشوفو باقي واحد النقص فيها بشكل أو بآخر، هذا عنصر من العناصر الأساسية.

الجانب الثاني في تقديرنا، السيد الوزير المحترم، وهو العناية بالموارد البشرية، لأن - كما كتقولو دائما - المخططات كيفما كان نوعها وكيفما كان مستواها لا بد لها من عنصر بشري يفعها، وخاصة الفندقيين وخاصة المرشدين السياحيين، وخاصة كل هاذ الموارد البشرية، على مستوى التحفيز المطلوبة، على مستوى الدعم المطلوب، على مستوى التكوين، لأن هذه رؤية ليست فقط على المستوى المركزي، ويجب أن تتحول بشكل...

لا شك أن هناك جهود تبذل في هذا الإطار، ولكن يجب تدعيمها، وخاصة فيما يرتبط بالموارد البشرية المشتغلة في هذا القطاع، الأهمية ديالها على مستوى... ونحن على أهبة فآخ ماي، أننا بالمناسبة وهو دعم وتحفيز كل اليد العاملة التي تشتغل في هذا القطاع وكل العمال العاملين في القطاع الخاص وكل الموظفين على أساس أن يكون هناك دعم، لا على مستوى التحفيز ولا على مستوى التكوين. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

أنا، السيد المستشار المحترم، لا يمكن إلا أن أوافق على ما قلتم، ولكن ابغيت نرجع لواحد النقطة اللي ثرتوها في البداية، وهو أنه نقص الاستثمار بالنسبة للسياحة، لم يكن هناك نقص للاستثمار، بالنسبة لسنة 2012 حققنا 14 مليار درهم ديال الاستثمار، السياحة صارت ثالث أكبر جالب للاستثمارات في هاذ العقد الأخير.

هاذ السنة هاذي احنايا كنظنو بأننا غنوصلو لـ 20 مليار ديال درهم بالنسبة للاستثمار. تعني بأن هناك جاذبية ديال الوجهة السياحية ديال المغرب، وهناك مجهودات كبيرة عملها في هذا الإطار.

غير بالنسبة لما هو إلكتروني والترويج الإلكتروني أساسي جدا، و60% ديال الاستثمار ديالنا في إطار التسويق والترويج كيمشي لما هو إلكتروني، لأن اعلاش؟ لأنه احنا بالنسبة لنا ما كنعمدوش على مروجي الرحلات، كنعمدو أكثر على الناس اللي كيجيو للمغرب كوجهة ثقافية، و70% ديال هاذ الناس هاذو كيمشيو للأنترنيت، وربما الكثير منهم كي عملوا الحجوزات ديالهم في الأنترنيت، إذن هذا مهم بالنسبة لنا في هذا الإطار هذا.

المناطق الجبلية أساسية جدا، احنا مثلا موجودة شركة اللي هي كنسميوها "الشركة المغربية لتثمين القصبات والقصور"، أساسية وإبدينا كنعملو عليها، والآن هناك 3 قصبات في إطار وضع اللمسات الأولى باش

أما قضية الترامي الذي تحدثتم عنه وأشكركم على ذلك، فإننا في الحقيقة في شبه حرب مع هذه الوضعية، وإننا عندنا عشرات من الحالات المسجلة في المحاكم، ولكن هنالك حالات تتخذ هذا الطابع الاجتماعي للترامي، نحاول بالتعاون مع الجميع، مع المنتخبين ومع السلطات المحلية، أن نجد فيها يعني حلا توافقيا، حلا مرضيا لا يفوت مصلحة الأوقاف، ونأسف أسفا شديدا عندما تكون الحالة مؤدية إلى سجن أحد أو تغريمه أو غير ذلك، لا نريد ذلك أبدا ونحاول ما أمكن أن لا تقع فيه.

لذلك، هذه الأشياء أرجوكم أن تعيدوا سؤالكم بهذا التفصيل، وأعطيك في كل نقطة ما هي مشاريعنا.

بصفة عامة، هنالك إسهام كبير للأوقاف في قضية التنمية، سواء فيما يتعلق بتوفير محلات للسكن والتجارة أو فيما يتعلق بتبني وعاءات عقارية للفاعلين الاقتصاديين السياحيين والصناعيين والتجارين، أو توفير عقارات فلاحية تؤمن دخلا إضافيا لصغار الفلاحين، أو استغلال ضيعات الزيتون، إلى غير ذلك، التي توفر أكثر من 20 ألف يوم شغل، إلى غير ذلك.

فرغم هذا كله أريدكم، السيد المستشار، نظرا لأنكم في الحقيقة فاجأتموني بالتفصيل باهتمامكم بالمجال الحضري، وأنا كنت أريد أن أعطيك تفصيلا عن الأراضي في المجال الفلاحي. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الكلمة الأخ الرئيس للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الوزير المحترم، أشكركم على جوابكم. وفعلا أنه السؤال اللي تطرح تطرح بشكل عام لكن هناك نوع من التفصيل، فأنا أقصد الوقف العقاري بصفة عامة، وذكرت الفلاحي ولا داخل المدن... إلخ.

قلت أشكركم جزيل الشكر على جوابكم، ولا نجاملكم السيد الوزير المحترم إن قلنا لكم أننا متأكدين بأن جدية تدبيركم لهذا القطاع، وإننا بطرحنا لهذا السؤال إنما نريد إثارة انتباهكم من أجل مساعدتكم ومن أجل تطوير تدبير الرصيد العقاري وخلق نوع من الشفافية ونوع من الجدوية قصد الاستثمار الأمثل خدمة للمصلحة ديال الوقف والمصلحة ديال البلاد ديالنا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. السيد الوزير، لكم الكلمة إن أردتم التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أنا متفق معكم السيد المستشار، إنما الشفافية احنا فيها 100%، نقول

استراتيجية كفيلا بتحقيق فائض قيمة مرتفع جدا، سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في النمو أو من حيث آثاره الاجتماعية بخلق فرص للشغل، ويثير تدبير هذا الرصيد العقاري عدة إشكاليات، أهمها: أولا، الزوابع والمزايدات الإعلامية التي تصاحب تفويت عقارات لفائدة المضارين العقاريين والذين يبحثون عن الاغتناء من هذا الرصيد العقاري؛

ثانيا، هناك أراضي وبقية تم الترامي عليها ويبيعها للسكن العشوائي أو أنشئت فوقها أسواق عشوائية، حالة سيدي بوزكري بمكناس نموذجاً؛

ثالثا، هناك مدن تحاصرها الأملاك الوقفية، والتي أصبحت داخل المدارات الحضرية، وتحول دون تنمية هذه المدن، بل وتحد من تطورها؛

رابعا، هناك أوقاف ذات طابع تاريخي داخل النسيج العمراني العتيق، لكونها أحيانا آيلة للسقوط.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن كيفية تدبير وزارتك لهذا الرصيد العقاري وتعبئته من أجل التنمية والاستثمار، كذلك ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة وتجاوز هذه الإشكاليات؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه. وتمنيت لو كان السؤال الذي وصلني مفصلا بالشكل الذي قدمتموه به، السؤال الذي وصلني سؤال مختصر جدا يتعلق بقضية أراضي الأوقاف وقضية الاستثمار، ولذلك ذهبت إلى جواب عام.

أما وأتم طرحتم أشياء تتعلق بالخصوص بالأراضي في المدارات الحضرية، فإن كل نقطة من هذه النقاط المهمة التي أثيرتموها نشغل عليها وتستحق أن يكون فيها جواب تفصيلي.

الأراضي الوقفية بصفة عامة، إذا الآن بما أنكم تكلمتم على الحضري، خصني ما نتكلمش على الأراضي الفلاحية، ولكن بصفة عامة عندما تتكلمون على الاستثمار، فإنه ينبغي التنبيه إلى شيء أساسي وهو أن العقارات الوقفية لا تدخل في الأراضي المملوكة للدولة والتي يمكن تعبئتها وأنها تخضع لشيء آخر، لأنها محكومة بالديمومة، فلا تحول إلا بالمعاوضات، وإلا فنحن نشغل في جميع هذه البنود التي تحدثتم عنها، سواء فيما يتعلق بتأهيل المدن العتيقة أو ما يتعلق بقضية...

والحرية والتعددية، نسألكم، السيد الوزير، حول أسباب إغفالكم، إن لم نقل تهيمشكم، لهذه الآلية الأساسية في حفظ الأرشيف وتنظيمه، وما هي التدابير المزمع اتخاذها لتعويض هذا التأخر الكبير في تفعيل مقتضيات القانون 96.99؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد وزير الثقافة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بالفعل هاذ السؤال اللي تيرجع لسنة 2011 كان ربما موجه للوزير السابق، ولكن في جميع الأحوال هذا سؤال أساسي، لأن مؤسسة الأرشيف هي مؤسسة مصنفة ضمن المؤسسات الاستراتيجية، وهي بالفعل أحدثت سنة 2007 بمقتضى القانون المتعلق بالأرشيف، وهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري تحت إشراف وزارة الثقافة.

وبالفعل تضطلع هذه المؤسسة بمهمة جمع الأرشيف الوطني وحفظه وتيسير الولوج إليه من لدن الباحثين والمختصين ووفق المعايير الجاري بها العمل. واللي أساسي أن هذه المؤسسة تعد إحدى اللبنة الأساسية في صرح البناء المؤسساتي الديمقراطي للمغرب وتوطيد دعائم الدولة الحديثة. ولكن يمكن القول أن هذه المؤسسة انطلقت في الاشتغال فقط في منتصف سنة 2011 بعد تعيين مدير مسؤول على هذه المؤسسة بتاريخ 30 مارس 2011، وكذا التندشين الرسمي لمقرها المؤقت في أجنحة المقر القديم للمكتبة الوطنية.

ولتدارك العجز الكبير الذي عانت منه بلادنا منذ الاستقلال في مجال تدبير الأرشيف، تتعلموا بأن مؤسسة أرشيف المغرب تتوفر اليوم على فقط 2 كيلومتر من الأرشيف، في الوقت اللي مثلا مقارنة مع فرنسا تتوفر على ما يفوق 360 كيلومتر من الأرشيف، هاذ التأخر اللي جعل بأن ثقافة الأرشيف فقدناها منذ عقود.

وقلت بأن.. لتدارك هذا العجز، اشتغلت المؤسسة حول 3 أولويات: الأولى هي تهيئة مقر مؤقت، يستجيب لحد أدنى من المواصفات المعمول بها في هذا المجال، وتعزيز الموارد البشرية لهذه المؤسسة، انطلقت ب 5 موظفين، اليوم مع سنة 2012 ستصل إلى 36 إطار يشتغلون بهذه المؤسسة، ثم عقد المجالس الإدارية بكيفية منتظمة، في غشت 2011، في ماي 2012، في يناير 2013، لتدارس مختلف القضايا المرتبطة بالأرشيف بالمغرب.

النقطة الثانية، إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بقانون الأرشيف،

لكم مثلا العقار الوقفي هو 80 ألف هكتار، ولكنها مفتتة إلى ما يزيد عن 200 ألف قطعة، ويوجد منها 20 ألف قطعة تستغل من طرف بعض الجماعات على سبيل الكراء و60 ألف هكتار جلها عبارة عن قطع صغيرة لا تصبو إلى هاذ المجال الذي يمكن أن يشملها الاستثمار بمعناه، منها 7000 عبارة عن مساحات متوسطة قامت الوزارة بغرسها بالزيتون و5000 أصبحت داخل المدارات الحضرية هي اللي تكلمتو عليها.

واللي ابغيت عاود ترجعوا إن شاء الله نعاودو، لأن التحديات اللي تذاكرتو عليها باش تساعدونا في الحقيقة تستحق أن نقف عندها وأن نسمع الناس ما هي فكرتنا فيها، وأنا لا يمكن أن نفرط في الوقف مهما كان، ولا بد أن نتعاون معنا هذه الأمة لحفظ تراثها فيما يتعلق بالوقف لأنه ذو صبغة خاصة.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير الثقافة، السؤال الأول موضوعه تنظيم الأرشيف. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

راه استأذنا المجلس في إعادة البرجة لأنه كان وقع واحد النوع دبال... عندنا طلبات من الحكومة في هاذ الشأن، السيد ممثل فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن تنظيم الأرشيف من بين الأوراش البالغة الأهمية التي ينبغي أن تخرط فيها جميع القطاعات والهيئات على جميع الأصعدة، وهو يكتسي أهمية قصوى لكونه يكسب الإدارة الحداثة والعصرية والشفافية في ظل واقع تشكل فيه تكنولوجيا المعلومات وسيلة جديدة لإدارة عملية فعالة للأرشيف.

وبالرغم من صدور قانون للأرشيف رقم 69.99 عام 2007، فإن عملية تحديث الأرشيف ودمقرطته لازالت تعرف تعثرا كبيرا وتواجه العديد من الصعوبات، منها ما هو مرتبط بضعف تعبئة مختلف الفاعلين من توحيد جهودهم للحفاظ وحماية وتنظيم الذاكرة المكتوبة والشفافية للبلاد، ومنها ما هو مرتبط بالنقص في الموارد والوسائل والمؤهلات البشرية والتقنية الضرورية.

وأمام أهمية تنظيم الأرشيف وتحديثه ودمقرطته ودوره في تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي المبني على أساس المعرفة

هناك مقارنة شمولية، أولا لتهيئة المراسيم التطبيقية، الأمر ماشي بسيط، المراسيم التطبيقية لقانون الأرشيف يتطلب تصافر جمود كل القطاعات الحكومية، ولهذا تشتغل هاذ اللجنة بعدة قطاعات حكومية لتهيئة هاذ المراسيم التطبيقية.

ثانيا، ظروف العمل. المقر الحالي المؤقت لأرشيف المغرب غير مؤهل للأرشيف الوطني، فلهدا اشتغلنا لإيجاد عقار، لإيجاد مكان مناسب لهاذ مؤسسة أرشيف المغرب، وقلت بأن مؤخرا تمكننا من الحصول على وعاء عقاري يناهز 3 هكتارات، وسيطلب تمويل ضخم لبناء هاذ المؤسسة بالمعايير المتعارف عليها دوليا.

ثالثا، إشكالية الأرشيف تتطلب تكوين مسؤولين عن الأرشيف في القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وهذا يتطلب تكوين وتجربة دولية، ومؤسسة أرشيف المغرب مشكورة تشتغل في هذا الاتجاه عبر تكوين أطر اللي تشتغل يوميا من أجل تكوين أطر وزارية لتدبير الأرشيف في القطاعات الحكومية، وهناك كذلك إشكالية الأرشيف لدى الخواص، هناك جزء كبير من الذاكرة الوطنية التي توجد حاليا عند عائلات أو مؤسسات خصوصية، وتشتغل المؤسسة لجمع وتوثيق ورهنة هذا الأرشيف لدى الخواص، وهو مجهود جبار ويمكن هنا أن نهني أطر ومسؤولي هاذ المؤسسة على العمل الجيد اللي تقوموا به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني، "الفنان المغربي" موضوع السؤال المقدم من طرف الفريق الفيدرالي الذي له الكلمة من أجل شرح السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بطبيعة الحال في إطار الاهتمام ديالنا بالوضعية ديال الفنان المغربي ارتأى الفريق الفيدرالي ل طرح السؤال التالي:

رغم صدور القانون المنظم لمهنة الفنان ومرسوم بطاقة الفنان إلا أنه لازال لحد الآن لم يتم أجرأتها وتفعيلها بما يضمن حقوق الفنان المادية والمعنوية، مما يؤثر، ليس على الوضعية المادية للفنان فحسب، وإنما يسيء ويؤثر سلبا على الإنتاج الفنية الوطنية بكل أصنافها.

ورغم المكسب الذي أحرزوا عليه بعد طول انتظار والمتمثل في التغطية الصحية، إلا أن الفنان لازال عرضة لتحكم بعض الشركات التي تتولى الإنتاج والتي تستغل الغموض الذي يكتنف مساطر تشغيل الفنانين

واليوم هناك لجنة تشتغل أسبوعيا، تضم عدة قطاعات للسهر على إعداد المراسيم التطبيقية.

ثم النقطة الثالثة، القيام بعمل تحسيبي بأهمية الأرشيف عبر تنظيم لقاءات وندوات وأيام تكوينية، ومؤخرا اشتغلت المؤسسة بمعية وزارة الثقافة على توفير وعاء عقاري لتشييد مقر جديد لأرشيف المغرب بالمركب ديال "Technopolis" في ضواحي مدينة سلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد جمال بونهر:

السيد الرئيس،

إننا في فريقنا، فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن تنظيم الأرشيف ومؤسسته من أهم الآليات التي يحتاجها كل بلد ديمقراطي حديثي من أجل كتابة موضوعية وتعددية لتاريخه وحفظ ذاكرته.

لماذا السيد الوزير لم تصدر المراسيم التطبيقية إلى حدود الآن؟

هناك العديد من الأسئلة لازالت معلقة، والتي تحتاج إلى أجوبة دقيقة، ويتعلق الأمر تحت أية وصاية ستكون مؤسسة أرشيف المغرب؟ هل وزارة الثقافة، أم وزارة العدل، أم تبقى تحت وصاية رئيس الحكومة؟ مشكل إعداد الأطر والموارد البشرية الضرورية، وتوفير البنيات الخاصة بتكوين الأطر الضرورية لتدبير مختلف الوثائق والبيانات.

مشكل الأرشيفات المجهول مصيرها أو التي ينبغي استعادتها من دول أخرى، خاصة أرشيف فترة الحماية، وفترات التوتر السياسي الذي عرفه المغرب، ولاسيما أنه يستجيب إلى قانون الولوج إلى المعلومة، الذي صادقنا عليه.

كذلك ملاءمة القانون الجديد مع المعطيات الشخصية التي يلفها الغموض في القانون الجديد.

ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل جعل مؤسسة أرشيف المغرب مؤسسة فعالة، تتوفر على التكنولوجيا الضرورية وقادرة على الاستجابات للحاجيات الوطنية مع احترام المعايير الوطنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، للإجابة على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

بالفعل قضية الأرشيف هي قضية أساسية وقضية وطنية، ما يمكن لبهاش تكون مرتبطة فقط بمؤسسة حديثة العهد وبأطر غير كافية.

حيث الإبداع الفني بكل تشكيلاته، وهناك جانب ربما يمكن أن يهتم وزارة الاتصال من حيث الإنتاج التلفزيوني.

لاشك، السيد الوزير، أنكم تعلمون أن العديد من الفنانين اليوم يعانون من أزمة اجتماعية خانقة، بل وهناك من يصاب بأمراض مزمنة خطيرة، لولا دعم بعض المحسنين ولولا رعاية صاحب الجلالة في بعض الحالات لكانوا في خبر كان.

لذلك، فالיום حتى الفنان يشكك في مدى مفعول ما يسمى ببطاقة الفنان، وهناك من يشبه ذلك بشخص لديه بطاقة الائتمان، مثلا هاذيك (La carte de guichet automatique) ديال البنك، ملي تمشي للبنك ما عندو حتى سنتيم، إذن أشنو غادي يدير بهاذ (la carte de guichet) إلى كان يمشي للبنك.

لذلك، فأعتقد بأنه اليوم نحن مطالبون، كما قلتم طبعاً في تعقيبكم، أنه يجب رد الاعتبار للفنان، لكن كيف يمكن أن يرد هذا الاعتبار، وهذا هو التساؤل؟

يجب أن يكون هناك اهتمام من طرف الوزارة الوصية على هذا القطاع بهاته الشريحة من المجتمع. نعم تحدثتم عن اتفاقية جماعية، وهذه ربما ثقافة جديدة، لأنه اليوم احنا كنعرفو بأنه كاين نوع ديال الابتزاز من طرف بعض الشركات ديال الإنتاج، واللي في بعض الحالات كيغوتوا على واحد الفنان حتى لآخر لحظة، وتيجعلوه أمام الأمر الواقع، تيفرض عليه أنه يشتغل معه بواحد الأمانة اللي ما تتراعى الاعتراف اللي احنا كلنا متفقين على أنه خصو يترد لهاذ الشريحة من الفنانة.

إضافة أنه اليوم كنالاحظو (في 30 ثانية إذا سمحتم السيد الرئيس) قلت بأننا اليوم الإنتاج التلفزيوني اليوم الفنانة تيعرفوا واحد البطالة، ما كاينش إنتاج تلفزيوني، ولا أدل على ذلك أننا كلنا كمواطنين ملي كمنشيو للتلفزيون اليوم تنقلوا بأنه كاين برامج ومسلسلات ديال 2005، 2006، 2007، 2008. لذلك، فلا بد من إعادة النظر في هاته المسألة بأن يكون هناك تصور واضح في علاقة هذا القطاع بالفنانين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد المستشار، شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار.

المشكل في المغرب أننا تعاملنا مع الحقل الإبداعي والفني بمقاربة غير مهنية، المهن الفنية - كما تعلمون - هي مهن غير مصنفة ضمن قائمة المهن في المجالات الاحترافية الوطنية. اليوم المقاربة هي مبنية أن مجال الإبداع الفني والثقافي مرتبطة مع مهن، وهاذ المهن لا بد أن تكون لها حقوق وواجبات،

وآليات الإنتاج.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتصحيح هذه الوضعية صونا لحقوق الفنان المغربي وإعادة الروح للحياة الثقافية والفنية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بداية شكرا على هذا السؤال حول وضعية الفنان، وهو السؤال الذي يعبر على اهتمامكم بهذه الشريحة من المبدعين. بطبيعة الحال صدر قانون الفنان سنة 2003 وكان له أولا جانبا رمزيا، بالاعتراف بالوضع الاعتباري للفنان داخل المجتمع.

مثل كذلك هذا القانون خطوة أولى في اتجاه تنظيم المهن الفنية، فمثلا تسليم الدفعة الأولى لبطاقة الفنان سنة 2008، وكذا تأسيس التعاضدية الوطنية للفنانين في نفس السنة (سنة 2008) تندرج في هذا السياق.

المشكل أن الهدف الأساسي اللي هو توفير دخل قار ومحترم للفنان عبر توسيع فرص الشغل والاستفادة من تغطية اجتماعية عبر تنظيم العلاقات المهنية، هذا كان يتطلب خطوات أخرى ومقاربة شمولية تجعل المجال الإبداعي والفني يندرج في الصناعات الثقافية والإبداعية، مما يعني التوجه نحو إرساء قواعد سوق ثقافية وفنية منظمة ومفتوحة، تضمن أولا آليات ملائمة للإنتاج الثقافي والفني عبر توسيع إمكانيات التمويل، القطاع العام والقطاع الخصوصي، في إطار تعاقدية، بعيدا عن منطق الرعاية.

النقطة الثانية، توفر عقود مهنية بين الفنان والمقاول الفنية تضمن حد أدنى للأجور وتدقق العلاقات المهنية وشروط العمل، وكذا إنجاز اتفاقيات جماعية بين ممثلي الفنانين وممثلي شركات الإنتاج.

النقطة الثالثة، ترويج وتوزيع مهني للمنتوج الفني عبر مقاولات متخصصة في الإشهار والتسويق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أعتقد أن هذا السؤال فيه شقان، هناك شق يتعلق بالجانب الثقافي من

والحكمة الجيدة.

إلا أنه يلاحظ وجود إختلالات كبيرة في توزيع الموارد البشرية بالمصالح التابعة للمحاكم على إختلاف درجاتها، الشيء الذي يتطلب مضاعفة الجهود وبذل الطاقات لمحاربة المستجدات المتلاحقة وإعادة الانتشار على أساس الحاجيات الفعلية لكل محكمة، وذلك في انسجام تام مع رؤساء المحاكم ورؤساء النيابة العامة على إختلاف اختصاصاتها ودرجاتها.

وعليه، نساءلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الوزارة من أجل إعادة النظر في انتشار الموظفين، وذلك حسب الحاجيات الفعلية لكل محكمة؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بالفعل، السيد المستشار، فإن تشخيص الوضع الراهن لانتشار العنصر البشري بمختلف المؤسسات القضائية يبرز ثلاث معطيات، نجملها فيما يلي:

- هناك محاكم تسجل كفاية في عدد الموظفين، قياسا إلى حجم القضايا الرأجة أمامها وهي السمة الغالبة عموما؛

- هناك محاكم تعرف اكتظاظا على مستوى الموارد البشرية باعتماد نفس القياس، وهذا يلاحظ في بعض المحاكم، خاصة في الأقاليم الجنوبية وفي بعض المحاكم المتخصصة، خاصة منها الإدارية والتجارية؛

- هناك محاكم تعرف خصا صا ملحوظا في هذا الجانب، أي جانب الموارد البشرية، على سبيل المثال محكمة الناظور، الحسنية، اليوسفية، تاونات، وغيرها من المحاكم بالنظر إلى الخصائص الطبيعية والثقافية للمناطق الواقعة بها.

بالفعل هناك مجهودات، لكن هاذ المجهودات لم تستطع أن توجد حولا ناجعة لهاذ الإختلالات، هاذ المجهودات لازالت في بدايتها، بحيث أننا قمنا في وزارة العدل والحريات بوضع مرجعية الوظائف والكفاءات والتدبير التوقفي لأعداد الموظفين والوظائف والكفاءات والذي نتظر أن يتم التوافق حوله من أجل تفعيله.

ثم إننا في انتظار ذلك، عملنا على وضع حد لبعض الممارسات السابقة والتي كانت تجعل أن التمثيليات النقابية، وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربطها بالموظفين، تقوم بالضغط من أجل أن يتم نقل بعض الموظفين من محكمة إلى محكمة إرضاء للموظفين دون أخذ بعين الاعتبار لحاجات العدالة.

وهذا الأمر نحاول تجاوزه من خلال أولا وضع معايير واضحة، هاذ

حماية اجتماعية، حماية صحية، الحق في الاشتراك في صناديق التقاعد، الحق في إمكانية تمويل الإنتاج الثقافي والفني عبر صناديق لدعم الإنتاج الثقافي والفني لتمويل شركات الإنتاج، وهذا يجعل إشكالية ضبط العلاقات المهنية بين شركات الإنتاج والفنان.

إشكالية التوزيع، تناسينا هذا الجانب الأساسي في توزيع الإبداع الثقافي والفني في بلادنا، وهو أمر أساسي، بدون مقاولات مختصة في الإشهار والماركيتنغ للإبداع الثقافي والفني لا يمكن أن يصل هذا الإبداع إلى الجمهور الواسع.

سياسة عمومية تضمن بأن هذا المنتج الثقافي والفني يكون في متناول الجميع، أخذا بعين الاعتبار المستوى المعيشي للمجتمع وحماية المؤلف وحماية حقوق المبدع.

هاذ المقاربة الشمولية، اشتغلنا عليها، في الأسابيع القليلة المقبلة غادي يكون عندنا لقاءات قطاعية في مجال المسرح، في مجال الموسيقى، التشكيل، الكتاب والنشر، لضبط هاذ المقاربة الشمولية مع الجمعيات المهنية، ومباشرة بعد هذه اللقاءات سيكون ضبط هذه المقاربة في إطار توافقي، وسنشتغل خلال هذه السنة إلى تفعيل وتنزيل هذه المقاربة الجديدة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول حول انتشار الموارد البشرية بمختلف المحاكم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر العدالة الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحققة، وهي في نفس الوقت مؤثر فاعل في تخليق المجتمع والحياة العامة وإشاعة الطمأنينة بين أفرادها وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة، تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال.

كما يعتبر إصلاح القضاء بالمغرب ضرورة حيوية، وبالتالي فهو مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤكد أن الوزارة تقوم بمجهودات جبارة في إطار الإصلاح الشامل للقضاء من أجل الرفع من مردودية المحاكم، وذلك عن طريق الحث عن العمل

غير مستقرين بأماكنهم وقرب المحاكم، وهذا مشكل آخر، بما فيهم المسؤولون، نظرا لعدم توفير الأجواء وكذلك ما يوفر لهم الطمأنينة مع عائلاتهم، وبالتالي يبقى القاضي في واد والمحكمة في واد. أعتقد أن هذه الاختلالات يمكن أن تعالج في إطار الهيئة العليا، ونتمنى إن شاء الله أن نرى مستقبلا بعض الحلول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

جوابي كان فقط حول موضوع الانتشار غير المتوازن للموظفين، لأن هذا هو سؤالكم.

أما بالنسبة للسادة القضاة، فأنا أيضا أعتز بأن هناك مشكل والمجلس الأعلى للقضاء سينظر في الأسابيع المقبلة في إعادة انتشار السيدات والسادة القضاة، وذلك بناء على طلباتهم، هذه الطلبات التي هي الآن محل دراسة وتصنيف، وهناك معايير سوف توضع في هذا الباب، باب إعادة تعيينهم في محلات عمل جديدة، على أساس أننا سننشر ابتداء المحاكم التي يوجد بها خصائص وحجم الخصائص حتى يقوم السادة القضاة والسيدات القاضيات بإعلان مطالبهم بشأن المحاكم المرغوب فيها.

وبالطبع فإن تصنيف المحاكم سيخضع لمعايير، ومن ضمن تلك المعايير هو التدخل الاستعجالي الضروري لإنقاذ محاكم جديدة على الطريقة التي بها تدخلنا في الناظور، وقد كانت عملية ناجحة سوف آتي لها في السؤال الثاني، من أجل أن نخرج تلك المحاكم من الإطار الأسود الذي صنفنا فيه، بناء على نتائج أداءها بالنسبة لتقديم خدمة العدالة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه تعثر المحاكم في الأداء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد بذلت بلادنا مجهودات نوعية في تطوير ودعم المحاكم بالتجهيزات الأساسية والتكنولوجيا الحديثة في إطار توفير مجالات الخدمة السريعة في مجموع المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها.

إلا أنه رغم هذه المجهودات التي نتمناها، فإننا نلاحظ، في الفريق

المعايير يتفاوض حولها الجميع، إدارة وثقابات مهنية، لكننا أيضا أصبحنا نحس بأهمية استحضار حاجيات العدالة محليا بالأساس. ومن هنا فإننا سنعمل - وقد بدأ ذلك- على استدعاء من يهيم الأمر من المسؤولين القضائيين أو اعتماد آرائهم في هذا الشأن، حتى لا يتم الإخلال بالتوازن المطلوب في انتشار الموارد البشرية.

أعترف أن هناك بالفعل مشكل، وهذا المشكل تفاقم بشكل كبير عبر السنوات، خاصة في السنوات الأخيرة. وإن حل هذا المشكل يتطلب تعاون الجميع وتفهم الجميع، وأعتقد بأنه ثمة صعوبات ينبغي أن نتجاوزها، وتجاوزها سيتم إن شاء الله بتعاون الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

أولا، في البداية، ابغيت تتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير في إطار الإجابة عن هذا السؤال الذي يعود تاريخه إلى 2010، أي قبل هذه الحكومة، ولكن الراهنية والمشكل الذي طرح من أجله لا زال قائما في نظرنا.

وأنا كنتشكر السيد الوزير على صراحته المعهودة، والتي أكد على أن هناك مشكل في توزيع الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالسادة القضاة أو موظفي كتابة الضبط، وفي بعض الأحيان نلاحظ أن هناك الغزارة وسوء التوزيع.

في بعض الأحيان نجد أن هناك محاكم بها عدد كبير من الملفات وهناك بطاء كبير نتيجة تراكم الملفات وعدد قليل، وأعطي مثال بالمحكمة الإدارية الاستئنافية بالرباط، ثم كذلك هناك بعض المحاكم التي فيها عدد كبير من الموظفين، وفوق طاقتها إذ لا تتوفر حتى على الكراسي للموظفين فبالأحرى المكاتب، نعطي مثال المحكمة التجارية بفاس 50 موظف، سبعة قضاة، بينما العكس هو الذي ينبغي أن يكون، والأمثلة كثيرة، والسيد الوزير ممارس ويعرف ذلك.

الآن هذا السؤال أعتقد أنه جاء في إبانه وفي وقته، باعتبار أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية منعقد الآن ويمكن على الأقل ما لا يدرك كله لا يترك جله، التطرق إلى بعض الاختلالات انطلاقا من إحصائيات بخصوص الملفات المتراكمة في المحاكم، وجعل واحد القاعدة ديال المقاربة ما بين عدد الملفات والقضاة بالنسبة للملفات المعروضة على كل هيئة معينة.

ثم كذلك نرى أن في بعض الأحيان، وفي نطاق الانتشار أن القضاة

الأمر من كافة المتدخلين.

بالنسبة للجالية المغربية بالخارج، فأؤكد لكم أننا دائما، كباقي القطاعات، نقوم بجهد ملموس من أجل استقبالها على الوجه الذي يجعلها تكون على بينة من حقوقها وواجباتها، ونعمل قدر الإمكان في إطار عدم التدخل في القضاء على تسهيل ما يمكن تسهيله، ولكن ما يتجاوز الممكن ليس هناك من سبيل إلى إلحاق أنفسنا فيه لأنكم تعرفون العدالة واستقلالها وما إلى ذلك.

مع العلم أن العطلة القضائية بالنسبة إلينا لم تعد شهرين وإنما أصبحت ثلاثة أشهر، وذلك من أجل توزيع الموارد البشرية ليس فقط على شهر أو شهرين بل 3 أشهر حتى تكون يعني المحاكم قادرة على تقديم مستوى معتبر من خدمة العدالة خلال حتى العطلة الصيفية التي تقوم بعض المرافق العمومية على كل حال تواجه صعوبات في تقديم هذه الخدمة بحكم العطلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة. وبكل موضوعية وصرامة وهنا لا ينبغي أن نبخس الحكومة وتحديدا الوزارة بما تقوم به من مجهودات شتى من أجل تطوير العمل القضائي في بلادنا، والتغلب على الصعاب، ولكن هناك كذلك الواقع، وأعتقد أن هناك ارتباط وثيق بين السؤال الأول والسؤال الثاني، باعتبار أن الانتشار، وعندما كنا نقصد بالانتشار الموارد البشرية الموجودة داخل المحاكم بما فيها من قضاة وكتاب للضبط، هذا شيء أساسي.

إذا كان هناك خلل، وقد قلتم ذلك، السيد الوزير، في انتشار الموارد البشرية من قضاة وكتاب الضبط، فهذا بالطبع سيؤدي سلبا ويؤثر على الأداء داخل المحاكم، لا يمكن أن نختلف، ثم بالإضافة إلى ذلك أعتقد وطبعاً أن هذا السؤال كذلك هو قد طرح في 2010، وأؤكد أن هناك كذلك نقص في التواصل بين المكونات التي تتواجد داخل المحاكم، وأعطي مثال التعريف بالقوانين الجديدة للسادة القضاة وكتاب الضبط والخبراء والدفاع، لأننا نلاحظ في بعض الأحيان أن القوانين نشرت في الجريدة الرسمية، وغالبا ما نجدها خاصة في بعض المناطق النائية تلك المناشير الجريدة التي توزعونها وترسلونها إلى المسؤولين القضائيين، قد لم تصل بعد ولم تجد الصدى من ناحية التطبيق، هذا يؤدي كذلك إلى تقييم العمل ونقد ذاتي.

ثم كذلك، بالإضافة غياب التحفيز للقضاة الزهاء الذين أعطوا وأبلوا البلاء الحسن في القضاء، ولكن نجدهم في بعض الأحيان مهمشون، لا يحتلون المكانة اللائقة بهم لعدة أسباب تعرفونها أكثر مني باعتباركم مارستم ولازمت تمارسون، وعينكم الآن على الخريطة الوطنية بالنسبة لهذا القطاع.

الاستقلالي، أنه لا تزال توجد هناك مجموعة من الثغرات التي تنعكس على الأداء، خاصة خلال العطلة الصيفية التي تصادف توافد جاليتنا المقيمة بالخارج، وبشكل مكثف على المحاكم، علما أن العطلة القضائية تؤثر على مسار إنجاز الخدمات بالنسبة لهذه الفئة من المتقاضين، يضاف إلى ذلك الإضرابات المتتالية التي تؤدي أحيانا إلى الشلل بصفة تامة في بعض المحاكم، مما يعرض مصالح المتقاضين إلى الضياع والإهمال.

لنا، نسانتكم، السيد الوزير المحترم، عن تقييم الوزارة لهذا الوضع والإجراءات المتخذة من أجل تجاوز بعض التعثرات في الأداء في انتظار الإصلاح الشمولي للقضاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم تطرق إلى موضوعين، موضوع التعثر في الأداء، أي ما يرتبط بما يعرف بالنجاعة القضائية، والموضوع المرتبط بأداء خدمة العدالة لعموم المواطنين، ولكن بالخصوص لفائدة الجالية المغربية في الخارج التي تحل بالمملكة المغربية خلال الصيف.

هنا أشير بالفعل أنه الإحصائيات التي أنجزناها في بداية سنة 2012 أثبتت أن المحكوم من القضايا بالنسبة إلى الرأج لا يتجاوز حدود 72%، معنى ذلك أن حوالي 23% هي قضايا مخلفة، وهذا الخلف يؤدي إلى الأداء البطيء للعدالة، والأداء البطيء للعدالة يتنافى مع العدالة.

إذن قمنا بتصنيف المحاكم، هناك محاكم في الدائرة الخضراء، الدائرة الصفراء، محاكم في الدائرة الرمادية، محاكم في الدائرة السوداء.

كانت عندنا محكمة واحدة هي صفناها في الدائرة الحمراء هي محكمة الناظور، أبشركم بأنها خلال هاذ 3 أشهر اللي اشتغلنا عليها بـ 15 قاضي، 15 كاتب ضبط، اتندبوا جميعا بتوافق بينهم وبين الوزارة ورصدت إمكانيات وتدخلت جميع الأطراف المعنية، سواء السلطة المحلية، المفوضين القضائيين، قبل ذلك المحامين، الموظفين في عين المكان، كذلك قبل ذلك القضاة، الجميع ساهم في إنجاز عملية استعجالية إنقاذية.

وأبشركم وأقول لكم أن الإحصاءات التي تتوفر عليها تقول بأن هذه المحكمة خرجت، ليس فقط من الدائرة الحمراء، ولكن أيضا من الدائرة السوداء إلى الدائرة الرمادية بحكم المجهودات العظيمة التي ساهم فيها الجميع.

هناك إذن محاكم أخرى، محاكم استثنائية، محاكم ابتدائية، سنعلن عنها قريبا، صفناها على أنها توجد في الدوائر السوداء، هذا يعني أن أداء الخدمة القضائية فيها بطيء، وينبغي أن يتم إنقاذها وستقوم بتدخلات مستعجلة وضرورية من أجل إنقاذها في إطار عملية توافقية مع من يهيمه

السيد رئيس الجلسة:

البطء والانتقائية في تحريك ملفات الفساد، موضوع السؤال المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فلكم الكلمة لشرح السؤال.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من التعهدات الواردة في البرنامج الحكومي والرامية إلى مكافحة الفساد في تدبير الشأن العام، والذي اعتبرته الحكومة إحدى المرتكزات الأساسية في فلسفة ومنهجية عملها، لازالت مبادرات الحكومة خجولة ومحتشمة.

ففي الوقت الذي كان ينتظر من الحكومة اتخاذ خطوات ملموسة اتجاه تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وتكريس استقلاليتها وتفعيل توصيات تقاريرها في إطار سلطة القضاء المستقل وسيادة القانون، يفاجأ الجميع بتوقيف إجراءات المتابعة القضائية في إحدى ملفات أخطر قضايا نهب المال العام.

نشير هنا إلى ملف صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التردد في العلاقة مع اختلالات مكتب التسويق والتصدير، وكذا ملف مطاحن المغرب الذي بلغ حجم الاختلالات المرتكبة مبلغ مليار و900 مليون درهم، ولازال الملف يراوح مكانه.

أمام هذا التردد والانتقائية في تحريك ملفات الفساد المالي، وما يطرحه من تساؤلات حول مدى وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة الحالية لمباشرة الأوراش الكبرى للإصلاح ومحاربة الفساد والقطع مع ثقافة الإفلات من العقاب التي أصبحت تكرسها الحكومة علنا، نسألكم، السيد الوزير:

أولا، مآل ملفات الفساد المالي الراجعة أمام محاكم الموضوع المختصة؛

ثانيا، مآل عمل اللجنة المكلفة بدراسة التقارير المحالة على وزاراتكم من طرف الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات العامة بالوزارات والمفتشية العامة للمالية إن وجدت، والرامية إلى التثبت من وجود عناصر تشكل أفعال جرمية معاقب عليها جنائيا، قصد إحالتها على الجهة القضائية المختصة لتطبيق القانون ومعاقبة المخالفين؛

ثالثا، مآل تقرير لجنة تقصي الحقائق بمجلس المستشارين حول مكتب التسويق والتصدير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على

السؤال.

ثم كذلك أعتقد إذا كنا نتكلم على التحفيز لا بد أن نتكلم كذلك على تكثيف التكوين ثم التكوين انسجاما مع القوانين الجديدة لإعطاء دفعة جديدة وزخم في العمل، لأن ذلك سينعكس بصفة أساسية على جودة الأحكام.

إذن نتمنى لكم التوفيق، السيد الوزير، ولا أريد أن أطيل وستكون لنا إن شاء الله لقاءات أخرى لتعميق النقاش في هذه النقاط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تطرقتم في تعقيكم لجملة من القضايا ذات الأهمية البالغة، تحدثتم مثلا عن تحفيز القضاة، نحن نعتبر بأن إصلاح منظومة العدالة يمر عبر بعض المعالم الأساسية، ومن ضمنها ابتداء تحفيز السادة القضاة، هذا شيء ضروري، وإلا لن يكون هناك إصلاح حقيقي.

تحدثتم عن التكوين، التكوين أيضا معلمة أساسية من معالم الإصلاح، وبالفعل فإن الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة يستهدف من ضمن ما يستهدف إقامة أو وضع بعض المعايير التي تؤدي إلى إنتاج تكوين متين للقضاة، سواء كان التكوين الأساسي أو التكوين المستمر.

سوء انتشار الموظفين، سأقول لكم فيه كلمة واحدة، هذا موضوع للأسف الشديد فيه الكثير مما يقال، يكفي أن أقول لك أنه كان في هذه المرحلة السابقة يكفي أن يقع النزاع بين موظف وبين رئيسه حتى يجد الرئيس بعد أسبوع أو أسبوعين أن الموظف قد انتقل إلى الضفة الأخرى، من الرئاسة إلى النيابة أو من النيابة إلى الإدارة الفرعية دونما مبرر، وذلك أدى إلى اختلالات جسيمة.

هاذ الشيء ككثي كتحاولو ما أمكن أننا نعالجوه بالطريقة الملائمة، لأنه على كل حال لا يمكن أن نقوم بإعادة الأمور إلى نصابها لا في سنة ولا في سنتين. الأمر فيه إشكالات كبيرة وهاذ الإشكالات الكبيرة ترتبط بعقليات وترتبط بما يعتبره البعض مكاسب مستعد أن يقيم الدنيا ويقعدها من أجلها مع أنها مكاسب في الحقيقة وفي عمق الأمر ليست مكاسب حقيقية ولا بالمكاسب المشروعة، وإنما تم تحصيلها في ظروف معينة، نود نحن في هذه المرحلة أن يتفهم الجميع أن مصلحة الوطن فوق المصالح الشخصية، وأن مصلحة الوطن هي التي ينبغي أن تتحكم في السلوكيات وفي الأفعال وفي ردود الأفعال.

نتمنى أن نصل إلى هذا المستوى من التفهم والتفاهم مع كافة الجهات التي يعينها موضوع إصلاح منظومة العدالة.

وشكرا.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم، آسف أن أقول لكم بأن سؤالكم وردت فيه اختلافات كبيرة ومعطيات غير صحيحة.

أولا نتحدثون عن البطء والانتقائية في تحريك ملفات الفساد المالي، المثال تقولون هو ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وملف مطاحن المغرب.

ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هاذي سنوات وهو معروض على القضاء، وما زال معروض على القضاء قبل أن تتحمل المسؤولية.

ملف مطاحن المغرب معروض منذ سنوات وما زال معروضا قبل أن تتحمل المسؤولية، وحينما نقول معروض على القضاء إذن لا يمكن أن تسألوا الحكومة بشأنه، لماذا؟ لأنه الانتقائية إنما تطرح في حالة عدم تحريك الدعوى العمومية في مواجهة من يجب، أما إذا تحركت الدعوى العمومية بعد البحث وكان هناك تحقيق وكاين هناك محاكمة، فينبغي أن نقف عند هذا الحد لأن الأمر هنا وعند هذا المستوى أصبح من مسؤولية القضاء والقضاء معلوم أنه وحسب مقتضى الفصل التاسع بعد المائة من الدستور، يمنع كل تدخل في القضية المعروضة على القضاء، ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط. وبالتالي، ليس بإمكاننا من الناحية الدستورية أن أحدث القاضي أو أن أمر القاضي أو أن أصدر إليه أي تعليمات بشأن مهمته القضائية.

ثم إنكم تتحدثون عن أنه توقفت الإجراءات، وهذا غير صحيح، الإجراءات لم تتوقف، تسير ببطء نعم، لكن ليس لدينا مسؤولية في الحكومة لأنه هناك قضاء يتحمل مسؤوليته إن كان هناك بطء أو ليس هناك بطء، لكن يمكن أن تقولوا بأن هناك بطء بحكم أن قضايا معينة يعني تستغرق أوقات طويلة وسنين عديدة، وهذا لا يرجع إلى تهاون القضاء، وهذا يؤكد، وإنما يرجع إلى تعقد المساطر وكثرة المتدخلين وكثرة الإشكالات التي تنثور.

وهنا أقول لكم بالنسبة لملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤخر 28 ماي 2013 وذلك من أجل الإطلاع على تقرير خبرة أنجزت على أحد المتهمين الذي على كل حال له وضعية خاصة وتم الدفع في قضيته بأنه على كل حال يعني غير قادر على بعض الأمور التي لا أريد أن أتدخل فيها لأنها تهم المحكمة، والمحكمة أمرت بإجراء خبرة بشأن ذلك.

موضوع مطاحن المغرب راه هو معروض يوم 2013/05/16.

موضوع ملف ديال لجنة تقصي الحقائق أو تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أنجزها مجلس المستشارين حول مكتب التسويق والتصدير، بمجرد أن أحاله علينا السيد رئيس الحكومة أعلنه على النيابة العامة، وهو الآن لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية محل بحث وتحري وفق القانون.

لذلك، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن اتهام هذه الحكومة بأنها أولا تتباطأ

أو تتلصق أو تتردد في محاربة الفساد هذا غير صحيح تماما، لكن لا ندعي أننا نواجه صعوبات وصعوبات كبيرة جدا لماذا؟ لأنه حينما يتعلق الأمر بالإصلاح، هناك كثير من البؤر التي ليس من السهل تجاوزها وليس من السهل وضع حد لها.

ثانيا، أؤكد لكم أنه ليس هناك ثمة أي تميز، وإذا كان هناك ملف واحد فأنا مستعد أن أحاسب عليه في حدود ما أعلم وأعرف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير على الجواب وعلى الصراحة باش تكلمتمو، وأنا سأخاطبكم بنفس الصراحة تعقيبا على جوابكم.

إن كنتم، السيد الوزير المحترم، قد لاحظتم بأن السؤال ديالنا فيه ما سميتوه اختلافات أو معطيات غير صحيحة، فاسمحوا لي أن أقول لكم بأن المسؤولية في هذا تعود لكم، لأنكم أتم الحكومة تفرضون واحد الستار يكاد يكون حديديا وتحجبون المعلومات المرتبطة بجرائم نهب المال العام، هاذي أولا.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، هاذ الملفات ديال الفساد المالي لا تحتاج إلى مقاربة قانونية صرفة، تحتاج إلى إرادة سياسية، وسأعود إلى الإرادة السياسية، راه احنا نتتكلمو ملفات الفساد المالي، يعني على ما يشبه ماكينه ديال النهب، نعم ماكينه النهب التي اقشعرت وتقشعرت لها أبدان الأحرار في هذا البلد.

بعض العناوين المستفزة اللي واردة في السؤال ذكرناها، لأنها فعلا مستفزة، هاذ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حجم الاختلاسات اللي وقعت فيه، وهاذي أرقام رسمية، 115 مليار درهم، أي 14 مرة الاحتياطي المغربي من العملة الصعبة سنة 2002، وما يعادل 34% من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، وهذا المبلغ كافي لتوفير ما لا يقل عن 4 مليون فرصة عمل.

مطاحن المغرب حجم الاختلاسات مليار و900 مليون درهم.

الملف ديال التسويق والتصدير اللي درنا فيه لجنة تقصي الحقائق، فيه ماكينه ديال النهب تقشعرت، يمكن يطيح لك الجلد ديالك.

ولذلك، السيد الوزير، إذا أضفنا إلى ذلك الأموال المهيرة اللي هي حسب التقرير حتى هي جرائم بطرق غير قانونية حسب التقرير ديال المؤسسات الدولية، 1340 مليار سنتيم، إذن نحن إزاء أمر جلل، ما يمكنش نقولو الحكومة لا تتحمل فيه المسؤولية.

كاين مشكل عندنا، أنا حاصل لي لبس، طرحنا في السؤال سؤال

وكان هذه الملفات هي ملفات اليوم، هذه ملفات لها علاقة بالتدبير المتراكم للسنوات الماضية، وأيضا ليس لنا فضل إحالتها على القضاء لأنها في السنوات الماضية أيضا أحييت وهي الآن أمام القضاء، لا يمكن -أقول- أن تثيروا في معرض حديثكم عن تعاملنا وتعاطينا مع ملفات الفساد، لا يمكن أن تثيروا هذه الملفات لا من الناحية الواقعية المنطقية ولا من الناحية يعني القانونية وأعتبر أن إثارتها صراحة فيه واحد النوع من عدم يعني التقدير الجيد لما ينبغي إثارته وما لا ينبغي إثارته.

تحدثتم، الأستاذ الكريم، عن هيئة حماية المال العام، نعم أقول لك جميع الملفات التي أحالتها علينا هذه الهيئة، أحلناها على القضاء وهي محل بحث، لكن لسنا مستعدين بأن تقدم (Le compte) لأي جهة والأمر فيه يعني بحث يعني سري أمام الشرطة القضائية.

تذكروا دائما أنه يمكن أن يتعرض كل واحد منا لشكايات، فينبغي أن نحمي أي إنسان بأن نتعرض سمعته للتناول الإعلامي العام الذي يدمر حياته وقد يكون بريئا ويفترض أن يكون كذلك.

لذلك، البحث جاري في كل هذه الملفات ولكن الحديث العلني عنها شيء غير مقبول وغير معقول ولا نريد أبدا أن نتعاطى بطريقة بهلوانية مع بعض الأمور التي هي في غاية الحساسية والأهمية أن أخذها يعني على أساس ما يفرضه الدستور والقانون والدستور صريح في هذا الباب والقانون صريح في هذا الباب وينبغي أن نحترمه ونحن واعون بمهامنا، أولا على مستوى محاربة نهب المال العام، وثانيا على حماية قرينة البراءة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تجاوزنا الوقت المحدد نظرا لأهمية الموضوع، تجاوزنا على مستوى الفريق وعلى مستوى الحكومة. شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى ما تبقى من الأسئلة، وأعتقد بأن السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة سيتولى الإجابة نيابة عن السيد وزير الاقتصاد في الأسئلة الموجهة لهذا الأخير.

إذن السؤال المتعلق بقطاع الجمارك، تأهيل قطاع الجمارك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من المؤسسات الإدارية ذات الأهمية فيما يخص تحديد السياسة الجمركية الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني

الإرادة السياسية، والإرادة السياسية كيف كتعرفوا، السيد الوزير، لا تقاس بالأقوال أو بالخطابات، تقاس بالأفعال، ما الذي أنجزتم في بحر سنة و5 أشهر في مكافحة هاذ الماكينة ديال النهب؟ يعني تتكلمو عن الأفعال الملموسة، كنتكلمو على سياسة.

عندما نتحدث عن التباطؤ، اسمح لي، السيد الوزير، هاذ التباطؤ وهاذ التلكؤ ماشي من عندها، أنظروا ما قالته الهيئة الوطنية لحماية المال العام. الهيئة الوطنية لحماية المال العام، في شخص رئيسها المحترم، قالت تشككو، قالت ياودي وضعنا بين يدي المسؤولين ملفات، وهو يهدد بسحب تلك الملفات، ويهدد بجل الهيئة الوطنية لحماية المال العام، لأنه هاذ الهيئة وغير ذلك من الغيورين في هاذ البلاد كيديروا مجهود.

وإذلك، لما تنسمعو مرة مكافحة الفساد، مرة عفا الله عما سلف، كيحصل لنا إشكال، لأنه كايين إشكال على مستوى ازدواجية الخطاب ديال الحكومة. واش الحكومة مصممين على تحريك ملفات الفساد ولا غادي تعفيو على ما سلف؟ هذا إشكال حقيقي، يجب أن تكون فيه الرؤية واضحة حتى نطمئن على أن هناك إرادة لا تلبس ولا يمكن أن ينال منها أي عفريت ممها كانت صلابته وشراسته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

تفضلتم وقلتم بأن المسؤولية تقع على الحكومة بحكم أنها تحجب المعلومات المرتبطة بنهب المال العام، وهذا غير صحيح تماما.

الصحيح هو أننا نتعامل بالشفافية المطلوبة، ولدينا تقرير بالنسبة لأداء وزارة العدل والحريات، عرضنا فيه جميع المعطيات، ومن ضمن ذلك الملفات التي أحالتها علينا السيد الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات، وأحلناها بدورنا داخل 24 ساعة على النيابات العامة، كما أننا تحدثنا عن المسطرة التي تترجم إرادة الحكومة في محاربة نهب المال العام، وذلك من خلال دراسة باقي التقارير الصادرة عن مجلس الأعلى للحسابات التي لم تتم إحالتها علينا في إطار الفصل 111، ونقوم نحن بدراستها وإذا تبين أن هناك ثمة مخالفات محتملة نحيلها، هذا هو ما يترجم الإرادة.

حينما نتحدثون عن واحد المستوى من التكتم هو الذي يفرضه علينا القانون، هو حينما نحال أمام الشرطة القضائية وحين البحث وحين التحقيق، فليس من حقنا وليس من حقكم أن نتحدث عنها لا سرا ولا علانية، لأنها مدموغة بالسرية وذلك حفاظا على مبدأ سام وهو مبدأ قرينة البراءة المحفوظة لكل مواطن لأنه لا يمكن أن نعرضها للمس لأنها أيضا قرينة دستورية تعلقو على كافة الاعتبارات.

تحدثتم عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعن مطاحن المغرب،

- المغربية عبر واحد العدد من الإجراءات، منها:
- تطوير تدبير الأنظمة الاقتصادية في الجمر؛
- تعريف المسلك الأخضر ووضع آليات تنفيذه؛
- وضع نظام للإرسال الإلكتروني للوثائق الإثباتية؛
- المساهمة في تطوير المناطق الحرة و(Les P21)؛
- وضع آليات تدبير العلاقة مع الزبناء؛
- ومأسسة العلاقة مع الجمعيات المهنية.

بطبيعة الحال كين المحور الثاني اللي كيخص ترشيد المراقبة الجمرية اللي عندو علاقة مع الغش التجاري واللي كيضعف تنافسية الاقتصاد والفاعلين، وهناك عدة إجراءات في هاذ المحور.

المحور الثالث كيخص تحسين تدبير المنازعات بهدف تحسين شروط التسوية الحبية دون إغفال - بطبيعة الحال - ترشيد الجوانب المتعلقة بالتسوية القضائية والتحصيل الجبري.

وأخيرا تحسين مستويات التخليق وجودة الخدمات، كل ما يتعلق بالأفراد، هنا تحسين ظروف الاستقبال، التواصل، تقديم المعلومات للمرتفقين ومعالجة الشكاوى... إلخ. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعزاء،

أولا، السيد الوزير، تشكروكم على الجواب ديا لكم، ولكن أنا ابغيت نتناول احنا في الفريق الاستقلالي هذا الموضوع من واحد المقاربة أخرى، باعتبار أن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة هي تتكون واحد المورد أساسي لخزينة الدولة، وبطبيعة الحال هذا المورد لابد أن نرعا، لابد أن نعتني به، وذلك في إطار دعمه بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية وكذلك الإمكانيات المادية.

بينما نرى أن الجمارك منذ 2000 وهي تتوفر على نفس العدد من الموظفين، رغم ما عرفه المغرب من تطورات كبيرة في شتى المجالات وفتح قط خاضعة لرقابة هذا الجهاز، وهي مطالبة كذلك بالتطبيق السليم للقوانين من أجل فرض الضرائب المنصوص عليها بمقتضى القانون. "وإذا أردت أن تطاع، فاطلب ما يستطاع"، وفي غياب الموارد البشرية الكافية والوسائل اللوجستية، لا يمكن أن نطالب بهذا الجهاز فوق طاقته.

وبطبيعة الحال، احنا نتمنى، وبهذه المناسبة، أن تعي الحكومة في إطار

ودعم إنعاش الاستثمارات، وهي بذلك مؤسسة تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن بلادنا تعتمد سياسة الانفتاح وحرية السوق، مما أصبح يلزمنا بتأهيل وتطوير مجالات الخدمة في هذه المؤسسة العمومية الهامة حتى توأكب مساراتنا التنموية والاقتصادية. هذا التأهيل الذي لن يتم إلا عن طريق مدها بالوسائل اللازمة بشريا ولوجستيكيا.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تصورات الحكومة للإجراءات التي تدعم تأهيل قطاع الجمارك والضرائب غير المباشرة لمواكبة المجهود الوطني في التأهيل التنموي ومسايرة المستجدات والتطورات الإقليمية والجهوية والدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إذن في البداية أريد أن أشير بأن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الآن لها في إطار البرنامج الحكومي مخططا إستراتيجيا في أفق 2015، وهذا المخطط وضع انطلاقا من تشخيص شامل الذي ساهم فيه كل الشركاء، شركاء الإدارة (إدارة الجمارك). هذا المخطط الاستراتيجي حدد 200 هدف استراتيجي، وكيضمن - هاذ 20 هدف - يتضمنون 44 مشروعا.

إذن بالنسبة لكل هاذ المشاريع لها أثر اقتصادي قوي اللي كيخص المقاول بالأساس، بالنسبة ل 8 ديال الأهداف إستراتيجية واللي كيخصو 50% ديال هاذ المخطط الاستراتيجي، في حين أن الخواص معنيون بخمسة أهداف إستراتيجية و6 مشاريع.

إذن بالنسبة للسنوات 2012 و2013 تم إعداد أو تفعيل 14 مشروع مهيكل الذي يخص 4 محاور أساسية:

المحور الأول يخص تبسيط الإجراءات، وهاذ تبسيط الإجراءات له علاقة بطبيعة الحال بالتجارة الخارجية، وكانوا من بين الطلبات الملحة المعبر عنها من طرف المقاولات، وذلك عبر:

- أولا المجالات المستهدفة، هي الاسترسال في نزع الطابع المادي عن الإجراءات؛

- ملاءمة الإجراءات لمواجهة المعوقات التي تعترض عمل المقاول؛

- التوافق مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

كما أن هاذ الأهداف هي لها كذلك تريد الرفع من تنافسية المقاولات

¹ Plateformes Industrielles Intégrées

إذن رغم الوسائل ورغم الإمكانيات التي هي مرصودة الآن الهدف وهو نوع من (L'optimisation) نتاج هاذ الوسائل باش نوصول لنتائج أحسن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بالفروض الممنوحة لفائدة المتقاعدين. الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا اليوم ينقل هيا ذا بعد إنساني أساسي وكذلك يحمل ضمنا في طياته مساءلة جماعية للمنظور الذي تتبناه في المغرب لقضايا المواطنة والتضامن والكرامة الإنسانية.

موضوع سؤالنا، السيد الوزير، كما اطلعتم على ذلك هو الوضعية القسرية التي يجد المواطن نفسه محاصرا بها وفيها بعدما يكون قد أفنى زهرة عمره نشيطا، يساهم في نماء بلده، ثم يحال على المجهول متمثلا في التقاعد.

التقاعد، السيد الوزير، من المفروض أن نسعى جميعا على تكريم أهله والاجتهاد في تيسير معيشتهم وتحسين أوضاعهم النفسية والصحية لأن ذلك هو الدليل القاطع على استيعاب المجتمع لمفاهيم المواطنة والتضامن والكرامة، لا أن نتعامل مع البشر تعاملنا مع منتوجات استهلاكية، بعدما نستهلكها وتتجاوز تاريخ صلاحيتها نرجمي بها إلى سلة المهملات غير مأسوف على مصيرها.

ولن نطرح معكم ما في أنفسنا من انشغالات تخص وضعية المتقاعد بالمغرب، فقد لا تستوعب دورة برلمانية كاملة ذلك، ولكن دعوني فقط أطرح عليكم، السيد الوزير، إشكالية محاصرة المتقاعد في الولوج إلى تمويل احتياجاته الاستهلاكية البسيطة، ذلك أن هذا المنتفس المالي الوحيد تأبى النصوص التمييزية والشروط المعجزة والاستبداد الممارس من طرف مؤسسات التمويل إلا أن تقطع السبيل إليه، مكرسة بذلك وضعا لا يتميز فيه المتقاعد عن الإنسان الميت إلا بالروح التي لا تزال تسري في جسده، أين التضامن؟ وعن أي مواطنة نتحدث، إذا كانت عاقبتها كرامة منحطة في أرذل العمر؟

السيد الوزير،

دفتر تحملات مع هذا الجهاز من حيث النتائج أو ما سميته بالخطط 2015، لأن الوسائل إذا كانت قليلة ستؤثر على العمل، الشيء الذي يؤثر على مداخل خريزة الدولة.

ثم أكثر من ذا وذلك نتمنى أن يعاد النظر في القانون المنظم لهذا المرفق ديال الدولة، لأن القانون أصبح غير متلائم مع المعطيات الحالية ومع مغرب اليوم، مغرب بعد دستور 2011، وخاصة أن هناك ما يسمى بالقرامات التي تضرب في خمسة ويواجه بها عدد كبير من المواطنين بدل الذهاب إلى المنبع من أجل ضبط تلك البضائع التي دخلت بدون أو خلافا عن القانون، يؤدي الضعاف نتيجة ذلك عدد كبير من القرامات التي لا يمكن أن يقبلها لا المنطق ولا العقل.

وبالتالي، أصبح لزاما الآن وفي نطاق التقييم أن نعرف ما هو حجم القرامات المفروضة من طرف إدارة الجمارك؟ وكما استطاعت أن تدخل أو أن تستخلص منها؟ وسترون أنها هي نسبة جد قليلة نظرا لأن القوانين إذا لم تشرع للمجتمعات من أجل التطبيق لا يمكن الاعتماد عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد الرئيس،

بالنسبة لهاذ يعني كانت عدة أفكار، صعب باش الواحد يجاوب على كل هاذ الأفكار في دقيقتين، ولكن غادي نركز أساسا على دور إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

أولا، هاذ الإدارة المهمة ديالها الأولى وهو وضع كل شروط الملائمة من أجل جعل المقاول المغربية تكون عندها واحد التنافسية، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي، وهذا من طبيعة الحال يمر عبر تبسيط كل الإجراءات اللي هي يمكن لها أن تعرقل أو تحول دون الوصول إلى هذا الهدف، ومن جهة أخرى وضع كل الآليات اللي كنضمن واحد المنافسة شريفة، ومن طبيعة الحال هنايا كنتكلم على الغش، كنتكلم على كل ما يجعل بعض يعني الفاعلين يتمتعون بشروط غير شفافة وغير نزيهة بالنسبة للفاعلين الآخرين.

غير بصفة عامة اللي ابغيت نقول وهو الآن الإدارة تعمل وفق منهجية ذكية لأولا، تحديد نوعية المخاطر وتتبع هاذ المخاطر باش كل المجهودات وكل الإمكانيات المتاحة لدى الإدارة تقدر توظفهم في هاذ الاتجاه باش يكون يعني واحد النتيجة أفضل ونوصلو للأهداف اللي هي يعني محددة، هذه هي المنهجية اللي الآن غادين فيها.

وهذه الإجراءات كلها دخلت ابتداء من فاتح يوليوز 2011. إذن هاذ الملفات، ملفات القروض الخاضعة للشروط الجديدة الآتية الذكر، هي التي تم التعاقد بشأنها ابتداء من فاتح يوليوز 2011. إذن بالنسبة للملفات المبرمة قبل هذا التاريخ والتي هي موضوع السؤال ديا لكم، هي غير مشمولة بأحكام الشروط الجديدة، لكون الاستفادة منها تمت قبل تاريخ دخول الاتفاق المعدل حيز التطبيق. غير أن بالنسبة للمعنيين بالأمر اللي راغبين في الاستفادة من هذه الشروط، يمكنهم الاتصال مباشرة بشركات التمويل باش يعيدوا النظر أو يستافدوا بهاذ الشروط الجديدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. والكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمدي زركو:

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا، السيد الوزير المحترم، اللي تتكلمو عنه أن هذه الفئة من المواطنين هي فئة بدلات مجهود كبير، وفنات صحتها وشبابها وعمرها من أجل خدمة الوطن، ولاسيما فئة المتقاعدين العسكريين. حقيقة أن المتقاعدين العسكريين اللي كانوا ولا زالوا يرابطون بالأقاليم الجنوبية يعيشون أقل ما يقال أنه ما يمشكش نذكروه في هاذ المقام، لأنه بعض المتقاعدين لا يتقاضى حتى 1000 درهم، أقل من 1000 درهم، وعندو عائلة أغلبيتها امشى للجامعات، يعني يعيش مشاكل كبيرة. احنا اللي كنبالو من الحكومة أن هذه الفئة من المواطنين تراعيها، لأنها -حقيقة - عملت مجهود كبير، ولاسيما إلى عرفنا أن فئة كبير منهم كان وصلها التقاعد هاذي أكثر من 20 سنة، وطلبت منهم الحكومة أو الدولة أو إدارة الدفاع الزيادة في العمل، بعد ما زادوا 20 سنة وأكثر، كاي اللي وصل حتى 25 سنة، وحين أحيل للتقاعد اجبر راسو ذيك 25 سنة أو 30 سنة غير محسوبة له، كأنه كان جالسا في منزله.

إذن هنا خاص الحكومة تتدخل وتراعي هاذ الإشكالية وتحل لنا هذه المشكلة، لأن الحقيقة وضعية المتقاعدين اللي هما ناس وطنيين وبدلوا مجهود كبير، خاص الحكومة وهذا من مسؤولية الحكومة أنها تراعي هاذ الفئة من المواطنين، وضعيتهم الصحية لا تسمح لهم بالعمل، وضعيتهم المادية ضعيفة، يعني يعيشون حالة تهميش وحالة غير مقبولة في بلد الديمقراطية وفي بلد الدستور اللي علنو صاحب الجلالة، الله ينصرو ووافقنا عليه جميعا من أجل كرامة المواطن وعزته وحرته، ونزاهته في أمورها كلها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟

خلافا لبرتوكول الاتفاق الموقع بتاريخ 28 يونيو 2011 ما بين مؤسسات الائتمان والصدوق المغربي للتقاعد، تعيش الشريحة المتتمة لهذا الصندوق معنائة يومية مع مؤسسات الائتمان في قبول ملفات القروض أساسا، وفي اعتماد الشروط المحددة في البرتوكول المشار إليه، فأى تقييم تضعه الحكومة لهذه الوضعية؟ وأى آلية مراقبة ومتابعة ستتبنها لرفع الحيف الذي يعانى منه المتقاعدون في هذا الصدد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

ابغيت نذكركم بأنه خلال سنة 2005 وقع الصندوق المغربي للتقاعد والشركات المختصة في منح القروض الاستهلاكية، والمنصوية في إطار الجمعية المهنية لشركات التمويل، على برتوكول اتفاق، سمح للمتقاعدين المدنيين والعسكريين بالاستفادة من قروض مقابل - بطبيعة الحال - إنجاز اقتطاعات على معاشات تقاعدهم وفق شروط، كان أبرزها ضمان قسط من المعاش غير قابل للاقتطاع، حدد مبلغه الشهري آنذاك في 1000 درهم دون احتساب التعويضات العائلية.

وفي ظل هذا الاتفاق، تبين أن عددا كبيرا من المتقاعدين لجؤوا بشكل مفرط إلى الاستفادة من هذه القروض، مما نجم عنه ارتفاع ملحوظ في مديونيتهم.

ولحماية هذه الفئة من المتقاعدين من النسب العالية للمديونية برسم هذه القروض، عمل الصندوق المغربي للتقاعد بشراكة مع جميع المتدخلين على تعديل هذا البرتوكول أو تعديل بنود البرتوكول بوضع شروط جديدة، ويمكن يعني إجمالها أو تقديم مجملها فيما يلي:

1- انتقال المبلغ الشهري غير القابل للاقتطاع من 1000 درهم إلى 1500 درهم، دون احتساب التعويضات العائلية، على ألا يتجاوز هذا الاقتطاع نسبة 40% من المبلغ الصافي للمعاش؛

2- عدم تجاوز 3 ملفات قروض لكل متقاعد في المجموع، وملفين بالنسبة لكل شركة؛

3- عدم تجاوز مدة الاقتطاع 60 شهرا، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة المشمولة بالتأمين على الوفاة؛

4- أن تقل نسبة الفائدة (Le TEG: Taux Effectif Global)

المطبقة على كل ملف بنقطتين على النسبة المئوية القصوى الجاري بها العمل والمصرح بها من طرف بنك المغرب.

تكون بمثابة مرجعية للتشخيص وتقييم المنجزات، مسألة غائبة ومفتقدة، علاوة على أن البرلمان كمؤسسة دستورية منتخبة لم يلمس خلال التقارير الموضوعة رهن إشارته بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين المالية السنوية أية سياسة عمومية في مجال المحفظة المالية للدولة، خاصة على مستوى الارتباط الذي يجب توطيده بين المحفظة المالية للدولة ومؤسساتها والسياسات القطاعية، خاصة في ميدان السياحة والابتناق الاقتصادي.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة في مجال قطاع المنشآت والمؤسسات العمومية وعن الأهداف المحددة لها في أفق الكشف عن الهاجس المتحكم في تدبير المحفظة المالية للمؤسسات المذكورة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

ابغيت نشر أولا أن المؤسسات والمقاولات العمومية هي آلية هامة لتنفيذ السياسات العمومية، وذلك من خلال المشاريع الهيكلية التي كتساهم في الجهود الاستثمارية وفي التشغيل وتمية الاقتصاد الوطني.

إذن، الآن إلى ابغينا نتكلمو على هاذ دور المؤسسات والمقاولات العمومية، الآن كين 239 مؤسسة عمومية، باش نعطيكم واحد الفكرة على المحفظة المالية، كين 42 مقالة عمومية التي كتساهم فيها الدولة بصفة مباشرة، بما فيها التجمعات كصندوق الإيداع والتدبير، كالجمع الشريفي للفوسفاط... إلخ.

وبصفة عامة، كين 434 شركة تابعة، إذن كين واحد الحجم ديال المؤسسات والمقاولات العمومية التي هي مهم. غير هو التي ابغيت نعطيكم واحد الفكرة، وهو أن المؤسسات والمقاولات العمومية كتساهم بواحد الشكل فعال، لا في الاستثمار العمومي، لا في تدبير الخدمات العمومية وفي العديد من القطاعات.

الآن بالنسبة لـ 2012 الاستثمارات وصلوا إلى 77 مليار درهم، القيمة المضافة التي هي كنتيج على هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية كتساهم بـ 9,6% إلى الناتج الداخلي الخام، إذن يعني كيعطي واحد الفكرة على الأهمية ديال هاذ القطاع وعلى المساهمة دياو، لا بالنسبة للناتج الداخلي الخام ولا بالنسبة للديناميكية الاقتصادية، فضلا على سنة 2013 التي ما هو مرصود بالنسبة للاستثمار هو 126 مليار درهم، ويخص جميع القطاعات: القطاع الفلاحي، الطرق السيارة، الموائ... إلخ. إذن أشنو هي المنهجية الإستراتيجية التي كتمشي عليها الحكومة؟

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد الرئيس المحترم،

لا، غير بالنسبة للمتقاعدين، خصنا نعرفو بأن المتقاعدين اللي هما الآن متقاعدين اللي كيم الاحتساب ديال التقاعد دياهم بناء على المدة اللي اشتغلوها، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، ومن طبيعة الحال علاقة مع النظام الأساسي أو الفئة التي ينتمون إليها بالنسبة للأنظمة الأساسية.

ثانيا، بالنسبة لكل ما يتعلق بالاقتراض، تم تحديد واحد الحد الأدنى ديال 1500 درهم اللي إلى امشينا حتى هبطنا هناك الحد الأدنى، فمن طبيعة الحال غادي غير نقومو بخلق مشاكل أكثر وأكثر، لأن لا يعقل باش يكون متقاعد ياخذ واحد القرض وتبقى لو 50 ولا 100 درهم في الشهر، كيفاش غادي يدير باش يلي الحاجيات دياو اليومية إلى ما بقى لو حتى شي عائدات من أصل العائدات بموجب التقاعد؟

إذن هاذ القواعد التي حددت، حددت من أجل وضع واحد التوازن، توازن بين الطاقة والقدرة الاستيعابية بالنسبة للمتطلبات دياو ومن طبيعة الحال القدرة ديال أخذ قروض من عند هاذ الشركات ديال التمويل، ومن طبيعة الحال من جهة أخرى الحفاظ على واحد التوازن نسبي باش ما يوقعوش مشاكل فيما بعد، وهاذ المشاكل راه تعاشرت في السنوات من 2000 حتى 2005، كان واحد العدد كبير ديال المشاكل اللي هما امشاو في هاذ الاتجاه، إذن هاذ الإجراءات كتمشي في عقلنة التدبير ديال هاذ الملفات ديال القروض الاستهلاكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي أو السؤال ما قبل الأخير يتعلق بغياب سياسة عمومية في مجال تدبير المحفظة المالية للدولة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تبعاً للالتزامات الحكومية الواردة ببرنامجها والرامية إلى تحسين حكامه المؤسسات والمنشآت العامة وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة تماشيا مع متطلبات الربط بين المسؤولية والمحاسبة وتعزيز الشفافية والنجاعة، وحيث أن غياب رؤية إستراتيجية لقطاع المؤسسات والمنشآت العامة

المؤسسات العمومية من هاذيك 130 اللي ذكرتو عقدت المجالس الإدارية إلى يومنا هذا؟ لا أحد يعرف، وحتى الوزير ما كيجاوبش.

المعلومات اللي عندنا، العشرات من المؤسسات العمومية مازال ما دارتش اجتماعات ديال المجالس الإدارية ديالها، وما يمكنش المؤسسة العمومية تصرف أو تستثمر أو لا تدير برنامج إلى ما نعقدش المجلس الإداري، أليس كذلك؟

نحن في شهر أبريل، غادي يتسالى أبريل وغادي ندخلو في شهر ماي، يعني ابقات لنا 4 أشهر، والدولة تشكو من واحد الشوية ديال العجز بالنسبة للاستثمار العمومي والاستثمار ديال المؤسسات العمومية، لأن نسبة الانجاز لا تتجاوز 60%، والحكومة لما اخذت قرار تجميد 15 مليار درهم ديالها من ميزانية الاستثمار تعول على الاستثمار الخاص وتعول على الاستثمار ديال المؤسسات العمومية باش نمتصو جزء من النتائج التي قد تترتب على قرار تجميد 15 مليار. نحن نتخوف وعندنا شكوك حول قدرة هذه المؤسسات العمومية على إنجاز الاستثمارات، لأنه احنا في أبريل.

نقطة أخيرة من فضلك، السيد الوزير، المجلس الأعلى للحسابات عمل واحد مجموعة تقارير، كيرصد فيها اختلالات في التدبير عند واحد المجموعة ديال المؤسسات العمومية، لا نعرف شيئا على أشنو دارت الحكومة للتغلب على ما رصده المجلس الأعلى للحسابات من اختلالات في التدبير. لذلك، نرجو، قل لزميلك السيد الوزير، السي الأزمي، من عاهد وفي، من عاهد وفي، راه واعدا هاذي 4 أشهر يعطينا وثيقة، مازال كنتسنوا ما اعطاهناش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هي في الحقيقة كين بزاف ديال النقط، والوقت ضيق باش نجابوك على هاذ النقط كاملين.

اللي نقدر نقول لك وهو أولا بالنسبة لنظام الرقابة اللي هو مهم جدا، هاذ نظام الرقابة عرف واحد التطور، تطور مهم لأن نظام الرقابة اللي كان في 1960 عرف واحد التطور في عام 2004 عبر قانون جديد اللي كيوضع واحد تصور جديد للرقابة المالية على المؤسسات والمقاولات العمومية، واللي ما ابقاش فيها غير الرقابة القبلي، ولى فيها الرقابة القبلي، الرقابة المواكبة والرقابة يعني التعاقدية (Conventionnelle).

رغم أن هاذ القانون وهاذ النظام الجديد للرقابة توضع في 2004، قمتنا كحكومة السنة الماضية بإعطاء الانطلاقة لدراسة لإعادة النظر أولا لتقييم هاذ النظام الرقابي وإعادة النظر إلى خص إعادة النظر في هاذ نظام

أولا، هي تمين كل المكتسبات اللي عندنا الآن، أشنو هما هاذ المكتسبات؟ وهو تعزيز الهيكلة ديال المؤسسات والمقاولات العمومية، إما عبر رؤية إستراتيجية قطاعية، مثلا إلى اخذينا قطاع النقل، كانت واحد المؤسسة عمومية اللي ولات مقاوله عمومية وتم تحرير القطاع ولوا فيه واحد العدد من المتدخلين، بما فيها يعني الأنشطة اللوجستية... إلخ.

إلى امشينا شوية بعيد اللور، نقدر نتكلمو على قطاع الاتصال اللي كانت فيه مؤسسة عمومية وتم تحرير القطاع، وتم خصصة المقاوله العمومية الأساسية في القطاع وإعطاء الفرصة لعدد من المقاولات من القطاع الخاص لإحداث نوع من المنافسة وتحسين الخدمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ التوضيحات.

أحب أن أطمئنكم، السيد الوزير، بأن المعلومات اللي اعطينونا حول عدد المؤسسات العمومية والأنواع ديالها وحجم الاستثمار اللي كتقوم به والقيمة المضافة، هاذ الشي كلو عندنا في وثيقة هي عبارة عن تقرير اعطاتو لنا الحكومة لما ناقشنا معها مشروع القانون المالية 2013.

احنا السؤال ديالنا مخالف تماما لهاذ الشي اللي تكلمنا عليه. احنا، السيد الوزير، لما هيأنا لهاذ السؤال، رجعتنا للبرنامج الحكومي، أشنو لقينا في البرنامج الحكومي؟ لقينا فيه:

أولا، تلتزم الحكومة بتحسين حكامه المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية؛

ثانيا، تلتزم الحكومة بتقوية فعالية مراقبة الدول لهذه المؤسسات. كيف؟ بناء على أي تصور؟ أي برنامج؟ أية أهداف؟ أشنو هي الأجندة الزمنية؟ هاذ الشي كله ما كايش.

عام و5 أشهر منين بدات هاذ الحكومة، مازال ما تعطانتش لنا شي وثيقة اللي يمكن نسميها هذه هي رؤية الحكومة، هذه هي إستراتيجية الحكومة فيما يتعلق بتدبير قطاع مهم، رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، اللي هو قطاع المؤسسات العمومية والمنشآت، ما كايش هاذ الوثيقة، وبالتالي ما عندناش شي وثيقة اللي تسمح لنا لا احنا كبرلمانيين ولا أتم الحكومة نديرو فيها تشخيص ولا نقيسو قياس درجة الوفاء بالالتزامات ديال الحكومة ودرجة التقدم في تلك الالتزامات، ما كايش هاذ الوثيقة، أنا آسف جدا.

وبالتالي، فالشعار ديال الحكامة اللي كتكلم عليه الحكومة، السيد الوزير، كيبقى مزيان، ولكن كلام عام لأنه يفتقر إلى هذه الأمور، مثلا ملي كتكلمو على الحكامة، نقدر نقول لي السيد الوزير، وهذا سؤال طرحو البارح، غير البارح على الوزير السي إدريس الأزمي، اشحال ديال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية**وتحديث الإدارة:**

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

ابغيت نذكر أن الحكومة فعلا التزمت في إطار الحوار الاجتماعي بإحداث تعويض عن العمل لفائدة موظفي قطاع التعليم والصحة العاملين بالمناطق النائية والصعبة بالعالم القروي، ومن طبيعة الحال الهدف وهو استقطاب الأطر التعليمية وشبه الطبية للعمل بهاذ المناطق التي هي تتميز بالعزلة وصعوبة المسالك، وبالتالي تحفيزهم ماديا مكافئة لهم على تحمل ظروف العمل والعيش الصعبة والاستقرار بهذه المناطق.

إذن، تم التأكيد على أن يتم خلال هاذ الالتزام التوافق مع المركزيات النقابية بخصوص تحديد الشروط والمعايير التي سيتم اعتمادها في ضبط مقرات عمل الموظفين المعنيين، وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة تقنية التي كنضم عدد من الوزارات: التربية الوطنية، الصحة، الاقتصاد والمالية،

الداخلية والوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. إذن ما هي هذه المعايير؟ هي معايير أساسا كتخصص أولا أن هاذ المقرات يجب أن تكون متواجدة في العالم القروي، أن تكون متواجدة بمناطق نائية وصعبة الولوج، أن لا تكون متواجدة بمراكز الجماعات القروية.

إذن تم الاجتماع ديال اللجنة التقنية التي وضعت واحد الإطار مرجعي موحد بين القطاعين، وتم تكليف اللجن الإقليمية بمهمة تقديم هاذ المقترحات، وهاذ اللجن الإقليمية فيها من طبيعة الحال متراسة من طرف السيد عامل العمالة أو الإقليم، النواب والمندوبين الإقليميين والممثلين الإقليميين للنقابات القطاعية الأكثر تمثيلية.

إذن، إلى حد الآن، عمليا إلى غاية آخر شهر مارس، توصلنا بمعطيات التي كنخص 70 محضر من مجموع 82 عمالة أو إقليم، وتتضمن مقترحات اللجن الإقليمية بخصوص مقرات العمل المستهدفة بطبيعة الحال.

إذن بالنسبة لكل هاذ المعطيات، كين بعض المعطيات التي ما احترمتش هاذ المعايير، وهي يعني العدد ديالها مهم جدا والآن كنتدارسو كيفاش تتعاملو مع هاذ المعطيات باش نسرعو إنجاز ووضع هذه الآلية لتحفيز كل هاذ الموظفين في القطاعين للعمل في المناطق النائية والصعبة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

الرقابة، اعلاش؟ لأن المؤسسات والمقاولات العمومية ديال الستينات وديال السبعينات وديال الثمانينات، ماشي هو ديال دابا، لأن الآن أصبح أكثر يعني من الناحية القانونية اتجهنا الأكثرية نحو المقاولات العمومية، ما بقيناش غير في المؤسسات العمومية، نظرا لليونة يعني وحتى الحكامة ديالها اللي هي ملائمة مع القانون ديال الشركات المساهمة... إلخ.

إذن كين واحد التصور جديد الآن، وهاذ التصور الجديد كيغطي الأهمية للأجهزة التداولية ديالها، يعني المجالس الإدارية يعني (Le comité d'audit) تتاع الرقابة... إلخ. إذن كين واحد المنظور جديد اللي الآن راه احنا كتقيموه.

غير واحد الكلمة السيد الرئيس. بالنسبة للمجالس الإدارية، إلى حد الآن ما يفوق 80% من المؤسسات والمقاولات العمومية عقدت المجالس الإدارية ديالها، وهذا كان هناك منشور على هاذ الأساس، اعلاش؟ باش نسرعو بوتيرة الاستثمار، لأن فعلا الميزانية ديال المؤسسات والمقاولات العمومية مهمة جدا ولا بد باش تمر في المجالس الإدارية ديالها باش تعطى الانطلاقة لهاذا...

من غير ذلك، كان هناك مناشير باش الصفقات العمومية تعطى الانطلاقة ديالها ولكن ما تسناش قبل من عقد الاجتماعات تتاع المجالس الإدارية باش نسرعو بوتيرة الاستثمار.

إذن كين يمكن ما تقاسمناش كل هاذ الأفكار وكل هاذ الإجراءات التي اخديناها، ولكن راه احنا غادين...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الأخير يتعلق بتعويض العاملين بالمناطق النائية والصعبة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال مشكوراً.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الوزير،

في إطار الالتزامات الاجتماعية أصدرت ثلاث قطاعات وزارية، وهي الداخلية، الصحة، التربية الوطنية، دورية مشتركة تهدف إلى خلق تعويضات للعاملين في المناطق النائية والصعبة، وهو إجراء بقدر وجاهته وخلفياته الموضوعية، فإنه يطرح عدة إشكاليات ترتبط بسؤال تعميم هذا التعويض على كافة العاملين المعنيين، وكذا إشكالية تحديد خريطة واضحة المعالم للمناطق النائية المعنية بهذا الإجراء الاجتماعي.

لكل ما سبق، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول إستراتيجية الحكومة لتنفيذ هذا الإجراء وفق مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية.

وشكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لهذا التعويض عن المناطق النائية، هو اللي خصنا نعرفو أن الآن أشتغل على إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وكذلك منظومة الأجور.

النظام الأساسي للوظيفة العمومية الاتجاه فاش غادين وهو يعني تكون هناك واحد العلاقة وطيدة ما بين الوظائف والكفاءات، وتكون واحد التشجيع ديال الموظفين للعمل في المناطق التي هي نائية باش هاذ الخدمات العمومية يمكن لكل مواطن أن يلج لها بواحد المساواة، إذن هذا هو المنظور اللي كنشتغلوا عليه الآن.

الآن بالنسبة للتعويضات اللي عندها علاقة مع الإقامة أو مع المناطق التي يشتغلون فيها الموظفون، أولا كاي تعويض على الإقامة، اللي هو الآن يعطي ما بين 10% إلى 25% من (Le régime de base) من الراتب الأساسي اللي كنتعطي لكل موظف على حسب مقر العمل.

إذن، بالنسبة لهاذ الترتيب ديال مقرات العمل حسب هاذ الثلاثة مناطق، تم واحد التعديل اللي قننا به هاذي واحد الشهر، ما كاملش شهر تقريبا، اللي مر في المجلس الحكومي وبالنسبة للعسكريين في المجلس الوزاري، على أساس يتم تعديل بعض المناطق اللي هي كانت في المنطقة "أ" وهي خصها تكون في المنطقة "ج". إذن قننا بواحد التعديل اللي هو جزئي الآن.

الآن نشتغل على إعادة النظر بصفة شاملة لهذا التعويض عن الإقامة، وموازاة مع ذلك وضع يعني هذا التعويض اللي عندو علاقة مع المناطق النائية والصعبة.

إذن، المنظور الحكومي وهو تشجيع الموظفين إلى العمل في هذه المناطق التي هي تحتاج كذلك إلى عناية وتحتاج إلى خدمات ذات جودة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة، وشكرا للجميع.
ورفعت الجلسة.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات الهامة التي قدمتها تنويرا للمجلس الموقر وعبره إلى الرأي العام الوطني.
إن هدفنا، السيد الوزير، من سؤالنا هو حث الحكومة على اعتماد مبدأ الإنصاف في توزيع هذا التعويض، تفاديا للانعكاسات السلبية التي قد تترتب عليه جراء عدم تعميم هذا الإجراء على مختلف العاملين في كل القطاعات بالمناطق المصنفة في خانة الصعبة والنائية.
وما هي المعايير التي اعتمدها الحكومة لتحديد المناطق الصعبة عن غيرها؟

كما نود بهذه المناسبة أن نثير انتباهكم إلى أن هذا الإجراء الوارد في بنود الاتفاق في إطار الحوار المجتمعي يوحى في مضمونه أن هذه المناطق ستظل صعبة ومعزولة، فإذا عوضنا العاملين فيها، وهو مطلب مشروع، ماذا عن حقوق ساكنة هذه المناطق في برامج التنمية ورفع العزلة والتهميش حتى تخرج من خانة المناطق الصعبة وحتى تصبح جذابة للموظفين والمستخدمين والكفاءات؟

وهنا نقترح عليكم، السيد الوزير، بمراجعة قانون الوظيفة العمومية بما يسمح بإعطاء الأولوية في التوظيف والمباراة الخاصة لأبناء الجماعات والجهات، لما لذلك من فوائد على الخدمة العمومية والشروط المهنية للموظفين، كما نعتبر أن مرحلة اليوم تتطلب تحويل الحوار الاجتماعي إلى حوار مجتمعي يتقاسم جميع المغاربة فوائده وغنايمه.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.